

Distr.: General
31 January 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بما

تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان **

موجز

تلاحظ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان بقلق بالغ استمرار افتقار الجهات الموقعة إلى الإرادة السياسية لكي تنفذ بحسن نية الأحكام الرئيسية للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، والذي من شأنه أن يسمح بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وتلاحظ أن النخب السياسية تناست المعاناة الشديدة لملايين المدنيين الذين كانوا يتظاهرون بخوض المعركة دفاعاً عنهم. ولم تتمكن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ولا الاتحاد الأفريقي، بوصفهما ميسرين وضامنين للاتفاق، من التأثير في الأطراف على أي نحو ذي بال. وعلى الرغم من أن الجهود الإقليمية أسفرت عن تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، فإن الدول كثيراً ما تسعى إلى تحقيق أهداف متباينة فيما يتعلق بجنوب السودان. وبعد أن فوتت الجهات المعنية مواعيد نهائية في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، ومع اقتراب موعد ثالث الآن، لا تزال هناك مسائل لم تحل بعد: تدريب ونشر القوات الموحدة اللازمة، وتحديد عدد الولايات والحدود، وإعادة هيكلة مجلس الولايات وسن مشروع قانون التعديل الدستوري.

وعلاوة على ذلك، واصلت القوات الحكومية تجنيد الرجال والفتيان قسراً في صفوفها من خلال حملات واسعة النطاق في ولايات واراب وغرب بحر الغزال والوحدة، في حين قامت قوات المعارضة بتجنيد الرجال والفتيان قسراً في ولايتي الوحدة ووسط الاستوائية. كما استمرت الأعمال العدائية التي شاركت فيها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والمليشيات المحلية وجماعة الخلاص الوطني - وهي غير موقعة على الاتفاق المنشط - في مناطق التوتر، بما في ذلك يي ولوبونوك (وسط الاستوائية) ومايوت (أعالي النيل). وأكدت حوادث النزاع المسلح وجود تهديد مستمر

* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدّمة له.

** نعلم مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قدّمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-01462(A)



* 2 0 0 1 4 6 2 *

للسلام والأمن، وحاجة ماسة إلى معالجة شاملة للمسائل المتصلة بالمساءلة، وثقافة الإفلات من العقاب المتجذرة، وتسليح الميليشيات المحلية والجماعات الرافضة للاتفاق.

وعلاوة على هشاشة السلام على الصعيد الوطني، اشتدت التوترات المحلية والقائمة على أساس إثني في كثير من الأحيان، مما أدى إلى زيادة بنسبة 200 في المائة تقريباً في عدد الضحايا المدنيين خلال عام 2018. وفي الفترة ما بين أواخر شباط/فبراير وأيار/مايو 2019، سجلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان نحو 531 حالة وفاة و317 إصابة في ما مجموعه 152 حادث عنف محلي. ومما يبعث على القلق الشديد أن الهجمات الوحشية، التي كثيراً ما تكون بدافع الاستحواذ على الماشية، تورط فيها أفراد من جهاز الدولة أو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الموالي لريك مشار) وأدت إلى موجة تشريد بمعدلات مثيرة للجزع، وشملت مناطق منها ولايات غرب بحر الغزال والوحدة وجو نقلي.

ولا يزال العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، واسع الانتشار ومستشرياً، ومطبوعاً بنمط معروف من الإرهاب والقهر يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب. وما زالت البيئة غير آمنة، بل تنطوي على عوامل فتك، بالنسبة للنساء والفتيات في جنوب السودان، إذ لا سبيل لضمان السلامة البدنية. ومن التحديات الخطيرة المتبقية الحرمان والوصم، بالإضافة إلى انعدام المساءلة عن الانتهاكات الجنسية والجنسانية.

وفي الوقت نفسه، واجه أكثر من 55 في المائة من المدنيين في جميع أنحاء البلد، ومعظمهم من النساء والأطفال، أوضاعاً حادة من انعدام الأمن الغذائي بسبب تعمد مختلف الأطراف إعاقه حركة المعونة الإنسانية، وبسبب العوامل الناجمة عن المناخ، وموجة التشرد الكبيرة التي يغذيها النزاع. واحتلست ملايين الدولارات من الخزينة الوطنية، مما أدى إلى استنفاد الموارد التي كان ممكناً أن يستعان بها على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحيوية لملايين المدنيين الضعفاء وإعمال تلك الحقوق وتعزيزها. وربما ترقى هذه الاختلاسات لأموال الدولة إلى حد الجرائم الاقتصادية.

فالأوضاع الحادة من انعدام الأمن الغذائي، مقرونة بعدم الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والتعليم، يجعل قطاعات واسعة من السكان محرومة تماماً من حقوقها، ويجعل شغلها الشاغل هو البحث اليومي عن سبل البقاء وليس المشاركة الفعلية في الحياة العامة.

والحرمان المنهجي من الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك التهديدات العلنية التي توجهها القوات الحكومية إلى الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنشقين السياسيين، أسهم بشكل كبير في تقويض المشاركة في الحياة العامة، وفي انتهاك حرية التعبير والرأي والتجمع. وواصلت دائرة الأمن الوطني القيام بدور محوري في هذه الرقابة من خلال المراقبة والقمع والاعتقالات التعسفية.

وظل أكثر من 1,4 مليون مدني مشردين داخلياً، ويعيشون في مخيمات غير صالحة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ويعيشون على المعونة الإنسانية التي ما فتئت تنقص. وبالإضافة إلى ذلك، أدى النزاع إلى تحويل قرابة 2,2 مليون شخص إلى لاجئين وملتزمسي لجوء. وعلى مدى أكثر من ست سنوات، لم تفعل الدولة سوى القليل لتخفيف معاناة المشردين. ومع ذلك، تقرر اللجنة بأن وقف الأعمال العدائية الرئيسية قد أدى إلى العودة الطوعية لعشرات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم.

والفساد والاختلاس وتأخر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة وعدم تقديم الخدمات للسكان الضعفاء في جميع أنحاء البلد أمور كلها تزامنت مع قيام حكومة الرئيس سلفاًكير

بتعزيز قواتها العسكرية وإحكام قبضتها السياسية والعسكرية. واستمرت أيضاً سيطرة الدولة الهشة عن طريق توظيف النزاعات المحلية وقمع الحقوق والحريات الأساسية، وزيادة تفتيت الجماعات العرقية التي يُنظر إليها على أنها مناوئة، وتكريس فكرة الاحتياج إلى الدولة بوصفها ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الهوية الوطنية المشتركة.

واليوم في جنوب السودان، يُجَوِّع المدنيون عمداً، ويخضعون على نحو منهجي لسياسة المراقبة وتكميم الأفواه، ويُعتقلون ويُحتجزون تعسفاً ويحرمون من أية فرص حقيقية للجوء إلى العدالة. وتوفير سبل الانتصاف من هذه الانتهاكات وما يتصل بها من جرائم شرط لا غنى عنه من أجل إحلال السلام وبسط الأمن بصورة مستدامة، وسيظل تحقيقه أمراً بعيد المنال ما لم تعط جميع أطراف النزاع، بدعم من المجتمع الدولي، الأولوية لتلبية احتياجات المدنيين، وتفي بالتزاماتها الدولية، وتنفذ دون مزيد من التأخير الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، ولا سيما فيما يتعلق بآليات العدالة الانتقالية والمحكمة المختلطة لجنوب السودان.

المحتويات

الصفحة

5	أولاً - مقدمة
6	ثانياً - المنهجية
6	ثالثاً - التطورات السياسية والأمنية
6	ألف - تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان
9	باء - الجزاءات
9	جيم - استمرار النزاع وجماعات التمرد الراضية
10	رابعاً - سياق حقوق الإنسان
11	خامساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
14	سادساً - تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة
18	سابعاً - النزاعات المحلية
20	ثامناً - الجوع
21	تاسعاً - العنف الجنسي والجنساني
22	عاشراً - استمرار الحرمان من الحقوق والحريات الأساسية
22	حادي عشر - الاستنتاجات
23	ثاني عشر - التوصيات

Annexes

Annex I	Maps.....	27
Annex II	Additional findings.....	31
Annex III	Applicable law.....	51
Annex IV	Armed State actors (command structures).....	58
Annex V	Armed non-state actors (estimated deployment until 31 December 2019).....	63

أولاً - مقدمة

- 1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره 31/20، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان لمدة سنة. وقدمت اللجنة تقريرها الأول إلى المجلس في دورته الرابعة والثلاثين (A/HRC/34/63).
- 2- وبموجب القرار 34/25، مدد مجلس حقوق الإنسان ولاية اللجنة لسنة أخرى، وطلب إليها أن تواصل رصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان والإبلاغ عنها، وأن تقدم توصيات للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة، وأن تقدم تقارير وإرشادات بشأن العدالة الانتقالية، بما يشمل المصالحة.
- 3- وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إلى اللجنة أن تحدد وتبلغ عن الوقائع والملايسات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة المدعى ارتكابها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف لأسباب عرقية، وأن تجمع الأدلة المتعلقة بها وتحفظها، وأن توضح المسؤولية المترتبة عليها، بغية إنهاء الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عنها. وطلب إليها كذلك إتاحة هذه المعلومات إلى جميع آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك الآليات التي ستُنشأ عملاً بالفصل الخامس من الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان، ويشمل ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان، المقرر تأسيسها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي⁽¹⁾.
- 4- ومدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 31/37، ولاية اللجنة لمدة سنة إضافية، ومددها مرة أخرى في قراره 19/40. والأعضاء الحاليون في اللجنة، الذين عينهم رئيس المجلس، هم ياسمين سوكا (رئيسة)، وأندرو كلافام، وبارني أفاكو.
- 5- وكانت اللجنة تتلقى الدعم من أمانة مقرها في جوبا. وقامت بعثات إلى عدة مواقع داخل جنوب السودان، بما في ذلك أكوبو (جونقلي)، وأكوبو (غرب بحر الغزال)، وبانتيو (ولاية الوحدة)، وبور (جونقلي)، وجيدي (غرب بحر الغزال)، ولوري (وسط الاستوائية)، وكواجينا (غرب بحر الغزال)، وكواجوك (واراب) ومانكين (ولاية الوحدة)، وبيبور (جونقلي)، وروكودونج (غرب بحر الغزال)، وواو (غرب بحر الغزال)، وبي (وسط الاستوائية). وأوفدت أيضاً بعثات إلى أديس أبابا وكمبالا وعنتيبي (أوغندا) ونيروبي والقاهرة وأوروبا (موقع لم يكشف عنه). واجتمعت اللجنة بمجموعة من الضحايا والشهود والمسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حلقة عمل بشأن العدالة الانتقالية في أديس أبابا في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، وحلقة عمل أخرى بشأن العنف الجنسي والجنساني، من المقرر عقدها في كمبالا في شباط/فبراير 2020.
- 6- وخلال الولاية الحالية، تلقت اللجنة أكثر من 216 إفادة فردية مفصلة من الشهود وجمعت أكثر من 340 وثيقة، بما في ذلك سجلات سرية، تغطي أحداثاً وقعت في جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر 2013. وتحفظ جميع الأدلة المجمعة في قاعدة البيانات والمحفوظات السرية للجنة.
- 7- وتعرب اللجنة عن امتنانها لحكومة جنوب السودان لتيسير مهمتها، وتعرب عن امتنانها للتعاون الذي تلقتته من حكومات إثيوبيا وأوغندا وكينيا خلال زيارتها إلى تلك الدول. وتعرب عن تقديرها كذلك لما تلقتته من مساعدة ومساهمات من الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

(1) تقوم اللجنة، تنفيذاً لولايتها، بجمع وحفظ الأدلة التي تخزنها في قاعدة بيانات وتعمل على فهرستها برقم تسجيل فريد للأدلة. ويشار على طول التقرير إلى هذه الأرقام الفريدة حتى يتسنى للدول استخدامها عند طلب الرجوع إلى الأدلة.

ثانياً - المنهجية

- 8- تقدم اللجنة هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 19/40. وتركز اللجنة في التقرير في المقام الأول على تحديد وقائع وملابسات الحوادث التي وقعت في الفترة الفاصلة بين توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان في أيلول/سبتمبر 2018، وكانون الأول/ديسمبر 2019.
- 9- وفي ضوء تشديد الولاية على المساءلة، ركزت اللجنة أيضاً على تحديد المسؤولية عن الانتهاكات وتحديد الأفراد الذين يتحملون المسؤولية عن تلك الانتهاكات والجرائم. ولتوضيح المسؤولية عن الجرائم الدولية، ولا سيما مسؤولية القيادة أو المسؤولية العليا بموجب القانون الدولي، سعت اللجنة إلى تحديد هياكل القيادة وأنماط السلوك ومؤشرات السيطرة والانضباط.
- 10- ووفر تحديد الوقائع المتعلقة بحوادث وأنماط سلوك معينة الأساس اللازم للتوصيف القانوني لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم بموجب قانون جنوب السودان، وعند الاقتضاء، الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.
- 11- واعتمدت اللجنة معيار "وجود أسباب معقولة للاعتقاد" كمعيار للإثبات. واسترشدت في عملها بضرورة جمع الأدلة وحفظها وفقاً لمعيار من شأنه دعم آليات المساءلة في المستقبل، بما في ذلك المساءلة الجنائية.
- 12- وفي الحالات التي وجدت فيها اللجنة معلومات تربط جناة مزعومين بانتهاكات محددة أو بأنماط انتهاكات تكفي لتبرير إجراء تحقيقات جنائية أو ملاحقات قضائية في المستقبل، يتم الاحتفاظ بتلك المعلومات بسرية تامة. وفي بعض الحالات، لم تكن هناك معلومات كافية لتحديد هوية الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات؛ فتقرر، في مثل هذه الحالات، تحديد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد على أنها مسؤولة.
- 13- واستخدمت اللجنة أفضل ممارسات تقصي الحقائق الرامية إلى ضمان سلامة الشهود وأمنهم وسريتهم ورفاههم. وبناء على ذلك، لم تدرج المعلومات إلا في الحالات التي تمنح فيها المصادر موافقتها المستنيرة وحيث لا يؤدي كشف تلك المعلومات إلى تحديد هوية المصادر أو يتسبب لها في ضرر. وتشكر اللجنة الضحايا والشهود الذين أطلعوا اللجنة على تجاربهم، وظلوا يسترشدون في كل الأوقات بمبدأ "لا ضرر".

ثالثاً - التطورات السياسية والأمنية

ألف - تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان

- 14- عملاً بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان المؤرخ في أيلول/سبتمبر 2018، اتفق الرئيس سلفاً كبير ونائب الرئيس المعين ريك مشار على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية منشطة بحلول أيار/مايو 2019؛ بيد أن عدم تنفيذ الأحكام الرئيسية، بما في ذلك الترتيبات الأمنية وحدود الولايات (انظر الفقرات 17-19 أدناه)، أدى إلى تمديد للمهلة الزمنية لفترة ستة أشهر في 3 أيار/مايو، وذلك بفضل الجهود التيسيرية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وبدعوة من الرئيس كبير، اجتمع الزعيمان في جوبا في 9 و 11 أيلول/سبتمبر 2019 لمناقشة المسائل المعلقة. بيد أنهما لم يتمكنوا من التوصل إلى حل وسط.

15- وعقد الرئيس يويري موسيفيني (أوغندا) مؤتمر قمة ثلاثي في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، حضره رئيس مجلس السيادة اللواء عبد الفتاح برهان (السودان) والمبعوث كالونزو موسيوكا (كينيا)، وكذلك الرئيس كبير ونائب الرئيس المعين مشار، من أجل الحؤول دون نشوء أزمة تهدد وقف إطلاق النار وتأجيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وأسفر مؤتمر القمة عن تمديد فترة ما قبل الفترة الانتقالية لمدة 100 يوم، اعتباراً من 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 22 شباط/فبراير 2020، مما أتاح مزيداً من الوقت للقيام، في جملة أمور، بمعالجة المهام الحاسمة غير المكتملة المتصلة بالترتيبات الأمنية، بما في ذلك تشكيل الحكومة الانتقالية⁽²⁾.

16- وللخروج من المأزق، هناك حل يتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن عدد الولايات وحدودها، وهو ما من شأنه أن يحدد في نهاية المطاف توزيع السلطة في جميع أنحاء البلاد. وسيكون حل هذه المسألة أمراً حاسماً في معالجة الترتيبات الأمنية للعاصمة جوبا، وإنشاء جيش موحد، وإعادة هيكلة مجلس الولايات، وسن مشروع قانون التعديل الدستوري، بالإضافة إلى قوانين أمنية أخرى استعرضتها اللجنة الوطنية لتعديل الدستور⁽³⁾.

1- التجميع

17- إن تجميع المقاتلين وتسجيلهم وفرزهم واختيارهم وتدريبهم وإعادة نشرهم بهدف تشكيل القوات الموحدة اللازمة، وهي جيش موحد يضم 83 000 جندي (انظر المرفق الأول، الخريطة 1) أمور تشكل حجر الزاوية في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب. ولم يحرز في هذا الصدد سوى تقدم محدود خلال الفترة قيد الاستعراض⁽⁴⁾. وبحلول أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، دخل 24 موقعاً من مواقع التجميع الـ 25 المخصصة لقوات المعارضة طور التشغيل الفعلي وبدأت بها عملية التسجيل، كما باشرت أيضاً جميع الثكنات العشر الخاصة بقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عملية التسجيل⁽⁵⁾. وعلاوة على ذلك، سُجل نحو 69 000 من القوات الموحدة اللازمة التي يبلغ قوامها 83 000 جندي في المواقع والثكنات المخصصة للتجميع، وإن كانت تلك الأعداد لا تزال بانتظار فرزها واختيارها وتدريبها وإعادة نشرها. ومن العوامل الحاسمة في نجاح عملية الفرز والاختيار والتدريب وجود التمويل المناسب.

(2) كان من المقرر الانتهاء بحلول 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من 63 نشاطاً في المجلد خلال فترة ما قبل المرحلة الانتقالية. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، لم يكتمل سوى 31 نشاطاً، بينما كان 22 نشاطاً آخر قيد الإنجاز، فيما لم يبدأ العمل في 10 أنشطة أخرى. انظر التقرير المتعلق بحالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 30 أيلول/سبتمبر 2019 (متاح على الرابط التالي: <https://jmecsouthsudan.org/index.php/reports/rjmec-quarterly-reports/155-rjmec-quarterly-report-to-igad-on-the-status-of-implementation-of-the-r-arcss-from-1st-july-to-30th-september-2019/file>)، الصفحة 2.

(3) المرجع نفسه.

(4) توزيع القوات الموحدة اللازمة: الجيش (35 في المائة) 29 050 عسكرياً؛ دائرة الأمن الوطني (10 في المائة) 8 300 فرد؛ الشرطة الوطنية (8 في المائة) 6 640 فرداً؛ شرطة الولايات (26 في المائة) 21 580 فرداً؛ دائرة حماية الحياة البرية (7 في المائة) 5 810 أفراد؛ دائرة السجون (10 في المائة) 8 300 فرد؛ ودائرة الإطفاء (4 في المائة) 3 320 فرداً، أي ما مجموعه 83 000 فرد. ولا تشمل الأرقام وحدة حماية كبار الشخصيات، التي يقدر عدد أفرادها بما مجموعه 3 000 فرد.

(5) انظر التقرير المتعلق بحالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 30 أيلول/سبتمبر 2019، الصفحة 2. انظر أيضاً التقرير المتعلق بحالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2019 (متاح على الرابط التالي: www.jmecsouthsudan.com/index.php/reports/rjmec-quarterly-reports/133-rjmec-quarterly-report-to-igad-on-the-status-of-implementation-of-the-r-arcss-from-1st-january-2019-to-31st-march-2019/file)، الصفحة 4.

ونظراً لعدم وفاء الحكومة بتعهداتها بتوفير 100 مليون دولار لدعم العملية وغيرها من الآليات الأمنية، فإن معظم مواقع الحاميات العسكرية تفتقر إلى الإمدادات بما يكفي من المياه أو الغذاء أو الخدمات الطبية، في ظل ظروف معيشية يرثى لها. وأثيرت أيضاً شواغل بشأن قرب هذه المواقع من المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات (انظر المرفق الثاني، الفقرة 49).

2- الحدود الإدارية

18- أعلن الرئيس كبير من جانب واحد، في تشرين الأول/أكتوبر 2015، إنشاء 28 ولاية في جنوب السودان لتحل محل الولايات العشر الأصلية⁽⁶⁾، وأعلن عن إنشاء أربع ولايات إضافية في كانون الثاني/يناير 2017، ليصل بذلك العدد الإجمالي للولايات إلى 32 ولاية⁽⁷⁾. وأدى ترسيم الرئيس كبير لحدود 32 ولاية إلى تفاقم التوترات بشأن سبل الحصول على الموارد الطبيعية، حيث ضمنت عملية الترسيم هذه سيطرة فعلية لمجموعة الدينكا الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس على الموارد القيمة، ولا سيما النفط. ويرى الكثيرون، بما في ذلك فيرتيت ولو (غرب بحر الغزال) وشيلوك (أعالي النيل) وسكان ولايات الاستوائية، أن تصرفات الرئيس هي تلاعب بالخارطة الانتخابية لتعزيز مصالح الدينكا.

19- وباشرت اللجنة المستقلة للحدود أعمالها في 28 شباط/فبراير 2019، بدعم من اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان، التي تضم تشاد والجزائر ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا، بعد أن عين أعضاءها الأمين التنفيذي لإيغاد⁽⁸⁾. ونظرت اللجنة المستقلة للحدود في عدد الولايات وحدودها، وفي تكوين مجلس الولايات وإعادة هيكليته⁽⁹⁾، ولكنها لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء أو الحصول على تأييد سبعة أعضاء على الأقل⁽¹⁰⁾.

20- وعلى الرغم من أن اللجنة الوطنية لتعديل الدستور قدمت مشروع دستور جديد إلى وزير العدل والشؤون الدستورية في نيسان/أبريل 2017، فإنه لا يزال قيد الاستعراض. وعلاوة على ذلك، وبحلول أواخر كانون الثاني/يناير 2018، كانت اللجنة قد أنجزت كذلك خمسة مشاريع قوانين لتعديل قوانين الأمن، بما في ذلك قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (2009)، وقانون الأمن الوطني (2014)، وقانون الشرطة (2009)، وقانون السجون (2011) وقانون حماية الحياة البرية (2011)، على الرغم من أن أيّاً من هذه المشاريع لم يعتمد حتى وقت كتابة هذا التقرير⁽¹¹⁾. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت اللجنة أيضاً استعراض قانون إدارة المالية العامة والمساءلة (2011)، وقانون غرفة مراجعة الحسابات الوطنية (2011)، وقانون لجنة مكافحة الفساد في جنوب السودان (2009)⁽¹²⁾، وهي قوانين تتناول عدداً من المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الديمقراطي، في حين تهدف التعديلات إلى ضمان التوظيف والمساءلة على نحو عادل وشامل للجميع.

(6) أمر التأسيس رقم 36/2015، 2 أكتوبر 2015.

(7) الأمر الجمهوري، رقم 02/2017، 14 كانون الثاني/يناير 2017.

(8) عملاً بالمادة 1-15-1 من الاتفاق المنشط.

(9) المرجع نفسه، المادة 1-15-7.

(10) المرجع نفسه، المادة 1-15-9.

(11) بادرت أيضاً اللجنة الوطنية لتعديل الدستور بصياغة قانون فرق الإطفاء الوطنية (2019) خلال الفترة قيد الاستعراض.

(12) انظر التقرير المتعلق بحالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 30 أيلول/سبتمبر 2019، الصفحة 6.

21- وتلاحظ اللجنة بقلق أن الجهات الموقعة للاتفاق المنشط تتعامل بطريقة شكلية تماماً مع بنود الاتفاق، كما لو كانت العملية كلها عبارة عن "وضع علامات في الخانات المناسبة". وبالنظر إلى هذا المستوى من الافتقار إلى الإرادة السياسية، الذي أدى إلى إحراز تقدم ضئيل خلال الفترة قيد الاستعراض، فوحده التعاون الفعلي بحسن نية هو الذي يمكن أن تتحقق به الأهداف المكرسة في الاتفاق المنشط.

باء- الأجزاء

22- لا تزال الأجزاء تستخدم، أساساً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كوسيلة لفرض الامتثال لمعايير حقوق الإنسان وضمان تنفيذ الاتفاق المنشط. وفي أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2017، أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات محددة الهدف على أربعة مسؤولين من جنوب السودان لدورهم في تهديد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان⁽¹³⁾. وخلال الفترة قيد الاستعراض، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثمانية أشخاص إضافيين من جنوب السودان، بمن فيهم النائب الأول للرئيس تابان دينغ غاي، بتهمة التورط المزعوم في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أو بتهمة "عرقلة عملية المصالحة أو محادثات السلام"⁽¹⁴⁾.

جيم- استمرار النزاع وجماعات التمرد الراضية

23- لا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء غياب جهاز الدولة في مساحات واسعة من الأراضي داخل جنوب السودان، وهو ما لم يؤدي إلى تفاقم معاناة المدنيين بسبب عدم توفير الخدمات بصورة فعلية فحسب، بل مكن أيضاً جماعات الرفض والمعارضة من إحكام سيطرتها. وبسبب غياب الدولة، أدت هذه الدينامية إلى سلسلة من الأعمال العدائية المسلحة خلال الفترة قيد الاستعراض.

24- واستمرت الأعمال العدائية التي شاركت فيها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والميليشيات المحلية وجبهة الخلاص الوطني - وهي غير موقعة على الاتفاق المنشط - في مناطق التوتر، بما في ذلك بي ولوبونوك (وسط الاستوائية) ومايوت (أعالي النيل). ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018، واصلت جبهة الخلاص الوطني والجبهة المتحدة لجنوب السودان - وهما من غير الموقعين على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان - محاربة القوات الحكومية في الاستوائية. وفي حين كانت أجزاء من ولاية وسط الاستوائية خاضعة لسيطرة عناصر من جبهة الخلاص الوطني والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الموالي لريك مشار)، ظلت أجزاء أخرى تحت سيطرة القوات الحكومية. كما أسهم تفتت القوى المسلحة في أعالي النيل الكبرى ووسط الاستوائية في استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

(13) انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن النتائج الرئيسية للجنة (A/HRC/40/CRP.1)، المتاحة على الموقع الشبكي للجنة: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoHSouthSudan/Pages/Index.aspx.

(14) انظر البيانات الصحفية لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة، "Treasury Sanctions Individuals for Roles in Atrocities and Other Abuses"، 10 December 2019، "Treasury Sanctions Two Senior South Sudanese Officials for Obstructing Reconciliation Efforts"، 16 December 2019، and "Treasury Sanctions South Sudanese First Vice President for Role in Serious Human Rights Abuse"، 8 January 2020.

رابعاً - سياق حقوق الإنسان

25- الإرث التي تركته سنوات من النزاع المسلح قبل حصول جنوب السودان على الاستقلال هو وجود بلد منقسم على نفسه، لجأت فيه النخب السياسية المفترسة وغير الخاضعة للمساءلة إلى العنف وسيلة للكفاح من أجل السلطة والموارد على حساب أمن ورفاه مواطني بلدها. والحالة الأليمة المترتبة على ذلك في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء جنوب السودان مطبوعة بالتجويع المتعمد للمدنيين، ووجود أكبر أزمي لجوء وتشرد داخلي في أفريقيا، فضلاً عن العنف الجنسي والجنساني. وأصبحت القاعدة هي زيادة تكريس الطابع الأمني لمؤسسات الدولة التي تزرع الخوف والرعب في بيئة يحرم فيها المواطنون من حقوقهم الإنسانية الأساسية، حيث بات التعذيب والتخويف والاحتجاز غير القانوني والتعسفي والاختفاء القسري قاعدة الحياة المعيشة.

26- وخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت القوات الحكومية مسؤولة عن معظم الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك النهب، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى جانب أشكال أخرى من العنف الجنسي والجنساني، والاعتقال والاحتجاز التعسفي، والحرمان من حرية التعبير والرأي والتجمع، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة، والقيود التعسفية المفروضة على المعونة الإنسانية، في انتهاك لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وارتكبت الجماعات المسلحة أيضاً انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بوسائل منها تجنيد الأطفال واستغلالهم.

27- وظل جنوب السودان، منذ الاستقلال، غارقاً في نزاع عرقي، فلا يكاد يوجد به أي استثمار في بناء الدولة أو أي تطوير للهيكل الأساسية في البلد. والفساد المتجذر والشامل لجهاز الدولة كله هو أكبر عائق أمام السلام والاستقرار. وضعف القدرة المؤسسية على تقديم أبسط الخدمات المتوقعة من أي حكومة عاملة وخاضعة للمساءلة يؤدي إلى تقويض قدرة الدولة على التكيف. وثقافة الإفلات من العقاب المتجذرة والتي تتجلى في انعدام المساءلة عن الجرائم الخطيرة؛ وعدم إنشاء آليات للعدالة الانتقالية؛ وإعطاء الدولة الأولوية لتمويل الجهاز العسكري والأمني على حساب الاستثمار في الخدمة العامة والهيكل الأساسية وسبل العيش؛ والسياسة الريعية، التي تطبعها الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك الفساد والاختلاس، تضعف بشدة قدرة الدولة على أداء وظائفها.

28- وبينما يتضمن القانون المحلي شأنه شأن المعاهدات الدولية التي انضم إليها جنوب السودان طوعاً ضمانات رئيسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة، فإن احترام هذه البنود وتنفيذها ظلاً منقوصين. وبما أن الافتقار إلى مؤسسات فعالة لسيادة القانون يسهم في زعزعة الأمن والسلامة، فإن المساءلة عن الفظائع وغيرها من الجرائم ظلت قاصرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال نظام المحاكم القانونية في جنوب السودان يعاني من نقص الثقة فيه في صفوف المواطنين. وأدى عدم كفاية الهياكل الأساسية والموارد والقدرات إلى زيادة تقليص قدرة الدولة على توفير إمكانية لجوء المدنيين إلى عدالة حقيقية. وعلمت اللجنة في جلسة سرية في 20 آب/أغسطس أن الوظائف القضائية الشاغرة والمرتبات غير المدفوعة شلت عمل بعض المحاكم، بما في ذلك محاكم في جوبا.

29- وفي بور (جونقلي) وبانتيو (الوحدة)، أعاق اللجوء إلى عدالة حقيقية شيوع اللجوء إلى محاكم القانون العرقي غير المكلفة بالنظر في القضايا الجنائية الخطيرة، والتي تفتقر إلى الضمانات الإجرائية وتطبعها التحيزات الثقافية المتجذرة تجاه النساء والفتيات. ولكن ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر 2018، حسن نظام المحاكم المتنقلة الذي تدعمه الأمم المتحدة إمكانية اللجوء إلى القضاء في 10 بلدات على الأقل⁽¹⁵⁾.

(15) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المحاكم المتنقلة في جنوب السودان"، 25 آذار/مارس 2019، متاح على الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/south-sudan/mobile-courts-south-sudan>؛ و"المحكمة المتنقلة تختتم الإجراءات في ملكال"، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 23 أيلول/سبتمبر 2019، متاح على الرابط التالي: <https://peacekeeping.un.org/en/mobile-court-concludes-proceedings-malakal>.

30- وشملت المبادرات الإضافية الرامية إلى معالجة الثغرات الحرجة في الجهاز القضائي تشكيل دائرة متخصصة في جوبا للنظر في حالات العنف الجنسي والجنساني من المقرر أن تدخل طور التشغيل الفعلي بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (المرفق الثاني، الفقرة 64). وحتى كتابة هذا التقرير، لم يتحقق من ذلك سوى تحديد المقر الذي سيحتضن الدائرة القضائية. ومع أن إنشاء دائرة متخصصة في التصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني تطور محمود، تلاحظ اللجنة أن الدائرة المزمعة ستعمل على الصعيد الوطني وليس على مستوى الولايات. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المحاكم المتنقلة قد فصلت في قضايا العنف الجنسي والجنساني، فإنها لا تبدو مرتبطة بالدائرة المتخصصة، مما يحرم آلاف الضحايا في جميع أنحاء البلد من الوصول إلى العدالة، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، الذي يقع خارج الاختصاص الضيق للدائرة المتخصصة. وعلى الرغم من هذه الالتزامات، لم يلاحق قضائياً سوى عدد قليل جداً من الجناة بتهمة العنف الجنسي والجنساني أو العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

31- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت دائرة الأمن الوطني أيضاً عن إنشاء محكمة خاصة من خمسة قضاة لمحكمة منتسبها المسؤولين عن الأعمال الإجرامية وانتهاكات قانون الأمن الوطني وأي قوانين وأنظمة أخرى. ووفقاً لمدير الشؤون القانونية في دائرة الأمن الوطني، سيكون للمحكمة أيضاً "سلطة محاكمة ومعاقبة ضباط الأمن الوطني [ضباط الصف] بصفتهم أفراداً أو منتسبين لدائرة الأمن الوطني إذا كانوا متهمين بارتكاب جرائم تشمل انتهاكات حقوق الإنسان"⁽¹⁶⁾.

32- وعلى الرغم من بعض التطورات، لا تزال اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في إنشاء آليات للعدالة الانتقالية عملاً بالفصل الخامس من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، بما في ذلك آليات تُعنى بالعنف الجنسي والعنف الجنساني. ولم يحرز سوى تقدم ضئيل في إنشاء المحكمة المختلطة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، لاحظ مكتب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع القاضي تيودور ميرون والبروفيسور بونغاني ماجولا، أن مشروع النظام الأساسي للمحكمة المختلطة قد وضع في صيغته النهائية، وأن لجنة الصياغة ستعد مشروع لائحة المحكمة. بيد أنه لم يحرز أي تقدم نحو إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح أو هيئة التعويض وجبر الضرر، المقرر استكمالهما بآليات عرفية وآليات أخرى تستند إلى المجتمع المحلي (المرفق الثاني، الفقرات 87-94).

خامساً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

33- تتفاقم مستويات الفقر المدقع وعدم الحصول على الخدمات الأساسية بسبب الجرائم الاقتصادية التي يرتكبها المنتسبون لجهاز الدولة⁽¹⁷⁾. وقد حوّل الفساد العديد من المسؤولين إلى أثرياء للغاية على حساب ملايين المدنيين الذين يعانون من الجوع، مما أدى إلى حالة من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الحادة. ومع مرور الوقت، أصبح الفساد مربحاً إلى درجة بات يضرب أطنابه في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد وكل مؤسسة حكومية⁽¹⁸⁾. وأدى اختلاس الإيرادات إلى سلب

(16) Dimo Silva Aurelio, "South Sudan Creates Tribunal to Try Security Operatives", VOA, 5 December 2019.

(17) انظر ورقة غرفة الاجتماعات (A/HRC/40/CRP.1)، المتاحة على الموقع الشبكي للجنة: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoHSouthSudan/Pages/Index.aspx.

(18) Alex de Waal, "When Kleptocracy becomes insolvent: Brute Causes of the Civil War in South Sudan", African Affairs, vol. 113, No. 452 (2014), pp. 347-369.

الحكومة موارد بالغة الأهمية لتمويل وسائل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل حقوق الصحة والتعليم والغذاء والزراعة والمياه⁽¹⁹⁾.

34- وتطور الغش واختلاس الأموال العامة بفضل الاقتصاد النقدي السائد في جنوب السودان، وبفضل المحسوبية في التعيينات في المناصب الحكومية العليا. ويؤدي الافتقار العام إلى الشفافية والرقابة المدنية في مجال المحاسبة إلى تفاقم المشكلة. ويعني ترتيب الأولويات المعيب للغاية أن جنوب السودان ينفق أمواله على جيشه ونخبته الحاكمة، وليس من أجل تحسين البنية التحتية أو الخدمات العامة.

35- ومنذ إبرام اتفاق السلام الشامل لعام 2005، اعتمد اقتصاد الجنوب في المقام الأول على عائدات النفط، التي تمثل الغالبية العظمى من الصادرات وتمثل في الوقت الراهن نسبة 73 في المائة من الإيرادات الحكومية⁽²⁰⁾. وقد أدى الأثر التراكمي لهذا الاعتماد على عائدات النفط إلى رفع المكانة الجيوسياسية للبلد وأدى إلى نشوء نموذج ريعي للدولة، حيث توجه إيرادات كبيرة من عائدات النفط الخام لصالح عملاء خارجيين، بما في ذلك الصين والهند وماليزيا. غير أن النخب السياسية متمادية في الاستيلاء على الأرباح المستحقة بدلاً من إعادة استثمارها في البلد ولصالح مواطنيه، على النحو المنصوص عليه في القوانين ذات الصلة⁽²¹⁾.

36- وسعت الأطراف في الاتفاق المنشط إلى معالجة هذه الفجوة في المساءلة عن طريق تكريس أحكام الفصل الرابع للإصلاحات والتدابير الرامية إلى تعزيز المزيد من المساءلة والشفافية في استخدام الموارد العامة وإدارتها، مع التركيز على عائدات النفط. وتستند تدابير الفصل الرابع إلى حد كبير إلى القوانين الوطنية لجنوب السودان، ولا سيما قانون النفط وقانون إدارة إيرادات النفط لعام 2012. وتشمل التشريعات الأخرى ذات الصلة الرامية إلى ضمان الشفافية فيما يتعلق بالمالية العامة الفصل 9 من قانون إدارة إيرادات النفط (2013)⁽²²⁾، والفصل 5 من قانون لجان التحقيق (2006)⁽²³⁾، والفصل 11 من قانون مصرف جنوب السودان (2011)⁽²⁴⁾.

1- الإيرادات غير النفطية

37- عملاً بالفصل الرابع أيضاً، أصبحت هيئة الإيرادات الوطنية مسؤولة في المقام الأول عن تحصيل وإدارة الإيرادات غير النفطية⁽²⁵⁾، التي كانت وزارة المالية تتولى تحصيلها من قبل. وأبلغت اللجنة في اجتماع سري بأن الهيئة حققت، خلال النصف الأول من عام 2019، زيادة مطردة في تحصيل الإيرادات⁽²⁶⁾، وحددت من الإعفاءات الضريبية المفرطة، وبسطة عملية تعيين كبار موظفي هيئة

(19) انظر على سبيل المثال Sam Mednick, "Sprouting Weapons of War" Organized Crime and Corruption Reporting Project, 17 July 2019 www.occrp.org/en/investigations/sprouting-weapons-of-war.

(20) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، موجز الميزانية الوطنية، أيار/مايو 2019، متاح في الرابط التالي: www.unicef.org/southsudan/reports/national-budget-brief.

(21) انظر على سبيل المثال قانون إدارة إيرادات النفط (2013)، المادة 29.

(22) الفصل 9 المتعلق بالشفافية والمساءلة.

(23) الفصل 5، المادة 21: وصول الجمهور إلى إجراءات التحقيق والمعلومات.

(24) الفصل 11: الحسابات والبيانات المالية ومراجعة الحسابات والتقارير.

(25) الاتفاق المنشط، المواد 4-10-4-5.

(26) الإحصاءات السنوية الموجودة في ملف لدى اللجنة.

الإيرادات الوطنية⁽²⁷⁾، ووسعت الوعاء الضريبي وعملت على تعزيز الشفافية من خلال توفير إحصاءات شهرية عامة عن الإيرادات المحصّلة.

38- وأجهضت جهود التحصيل في 23 آب/أغسطس 2019، عندما أقال وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، سلفاتوري قرنق مايوردت، المفوض العام ومجلس إدارة هيئة الإيرادات الوطنية على أساس ادعاءات متعددة أنكروها كلا الطرفين⁽²⁸⁾. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ادعى الوزير أن المفوض العام فتح بصورة غير قانونية حساب خزانة واحد في مومباسا، كينيا، وكان يتولى إدارته ويحول إليه الأموال من حساب عمليات الهيئة⁽²⁹⁾. غير أن المجلس رفض هذا الادعاء بارتكاب مخالفات وأكد أنه كان على علم بفتح الحساب وبالمعاملات اللاحقة وأنه قد أذن بذلك⁽³⁰⁾.

39- ولدى اللجنة أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأنه منذ الإقالة غير القانونية للمفوض العام والمجلس، حدثت بوتيرة مطردة عمليات استيلاء على الأموال المتأتية من الإيرادات غير النفطية وتحويلها إلى حساب تشغيل هيئة الإيرادات الوطنية الذي يديره مصرف جنوب السودان باسم الهيئة⁽³¹⁾. وينص قانون هيئة الإيرادات الوطنية على أن تحتفظ السلطة بنسبة 2 في المائة فقط من المبلغ الإجمالي الذي تم تحصيله للإنفاق على عملياتها - وهو المبلغ الوحيد المستحق للهيئة بموجب القانون - في حين يتعين عليها تحويل المبلغ المتبقي إلى الحساب الموحد للحكومة⁽³²⁾. وتوجد في حوزة اللجنة أدلة موثوقة تشير إلى أن 56 في المائة من مجموع الإيرادات غير النفطية المحصّلة في جنوب السودان في أيلول/سبتمبر 2019 قد حولت إلى حساب الهيئة، في حين أن 42 في المائة فقط منها قد حولت إلى الحساب الحكومي⁽³³⁾.

40- وأكدت الأدلة التي في حوزة اللجنة بشأن تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019 أن ما يقرب من 80 في المائة من الإيرادات غير النفطية المحصّلة قد حولت إلى حساب العمليات الخاص بهيئة الإيرادات الوطنية، في حين أن 20 في المائة فقط منها حولت إلى الحساب الحكومي في نيروبي⁽³⁴⁾. وتلقت اللجنة تأكيداً في اجتماع سري عقد في 2 أيلول/سبتمبر 2019 بأن الأموال المحولة إلى حساب عمليات الهيئة لا تصل إلى الحكومة على النحو الذي يقتضيه القانون. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، ادعى المفوض العام بالنيابة كذلك أن عملية النشر العام للإحصاءات الشهرية التي تُصنف حصائل الهيئة من الإيرادات، على النحو الذي تم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آب/أغسطس 2019 (وهي ممارسة بدأها المفوض السابق)، عملية لا تتطلبها القانون، وبالتالي أوقف تلك المبادرة، مما تسبب في تدعيم ستار السرية الذي تلف به الدولة تحصيل الإيرادات والنفقات.

(27) علمت اللجنة في اجتماع سري أن مجلس هيئة الإيرادات الوطنية قد استعان بخدمات هيئة الضرائب التنزانية لإجراء عملية توظيف لشغل المناصب العليا في هيئة الإيرادات الوطنية. غير أن جميع عمليات التوظيف جُمِدت خلال العام الماضي للسماح بعملية فرز للمرشحين تقوم بها دائرة الأمن الوطني.

(28) الأمر الوزاري RSS/MoF&P/MO/3/08/19 والوثائق الموجودة في الملف لدى اللجنة.

(29) بما أن جنوب السودان بلد غير ساحلي، فإن العديد من وارداته تصل إلى ميناء مومباسا وتُفرض عليها ضرائب هناك.

(30) انظر البيان الصحفي الصادر عن المجلس على الرابط التالي: <http://updm-rss.org/press-statement-by-the-defunct-national-revenue-authority-nra-board>.

(31) الوثائق السرية الموجودة في الملف لدى اللجنة.

(32) جلسة سرية، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

(33) الوثائق السرية الموجودة في الملف لدى اللجنة.

(34) المرجع نفسه.

41- وبحلول منتصف تموز/يوليه 2019، أفادت التقارير بأن هيئة الإيرادات الوطنية حصلت أكثر من 36 مليون دولار (7 بلايين جنيه جنوب سوداني) من مصادر غير نفطية⁽³⁵⁾. وتلقت اللجنة معلومات موثوقة في اجتماع سري عُقد في 2 أيلول/سبتمبر 2019 تفيد بأن ملايين الدولارات من الإيرادات العامة الواردة قد اختفت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ولم تُودع في الحساب العادي للهيئة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، لم يتمكن مراجعو الحسابات العامون لجنوب السودان من الاضطلاع بمهامهم بفعالية أو تقديم تقارير امتثالاً لقواعد ومعايير مراجعة الحسابات بسبب رفض الحكومة نشر هذه التقارير وتلقيها، مما تسبب في تقويض قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- الانتهاكات والجرائم المزعومة: النتائج

42- انضم جنوب السودان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في كانون الثاني/يناير 2015، ووقع (لكنه لم يصدق بعد) على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في كانون الثاني/يناير 2013. وتحظر كلتا المعاهدتين على الدول الأعضاء الانخراط في سياسات تشجع الفساد أو اختلاس الموارد العامة أو تُشجع هذه السياسات. كما أنشأ جنوب السودان لجنة لمكافحة الفساد، يمثل دورها في حماية الموارد العامة والتحقيق في حالات الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة⁽³⁶⁾.

43- واستناداً إلى المعلومات المذكورة أعلاه، لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن أعضاء الحكومة قد تورطوا في أعمال ترقى إلى مستوى الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك التهرب الضريبي، وغسل الأموال، والرشوة، واستغلال النفوذ للتأثير في القرارات المتخذة في تخصيص موارد الدولة، واستخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب ومزايا شخصية، مع علمهم الكامل بأن سلوكهم لن يتسبب لهم في ثراء بدون وجه حق فحسب، بل سيحرم الحكومة أيضاً من الموارد اللازمة لتوفير الخدمات الحيوية للمدنيين وتحسين الرعاية الاجتماعية.

44- وستصدر اللجنة استنتاجاتها المفصلة بشأن الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك انعدام الشفافية والرقابة المدنية، واختلاس الإيرادات الوطنية، والتدفقات المالية غير المشروعة، في ورقة غرفة اجتماعات (A/HRC/43/CRP.2)، مع التركيز على الكيفية التي تنبسط بها الجرائم الاقتصادية المتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية، بما في ذلك الحصول على مستوى لائق من الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وأثرها غير متناسب على الأطفال، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات وفيات الرضع.

سادساً- تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة⁽³⁷⁾

45- وترتب على تأخر التقدم والتنفيذ الانتقائي للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان أثر غير متناسب في حياة الأطفال خلال الفترة قيد الاستعراض. فاستمر سوء التغذية الحاد وغياب الخدمات الحيوية، واستمرت وحشية العنف بين الطوائف والعنف الداخلي والعنف الجنسي والجسدي، وراح ضحية لذلك الفتيان والفتيات في جنوب السودان لأسباب متعددة. وفي أواخر تموز/يوليه 2019، كان يُعتقد أن نحو 19 000 طفل لا يزالون في صفوف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجماعات

(35) "South Sudan collects 36 mln USD tax from non-oil sources", Xinhua, 12 July 2019.

(36) قانون مكافحة الفساد (2009)؛ الدستور الانتقالي، الفقرة 147.

(37) بعض المعلومات لم يكشف عنها وفقاً لمبدأ "لا ضرر".

المعارضة المسلحة⁽³⁸⁾. ومن دواعي القلق أن العدد التقديري للأطفال الذين جندتهم أطراف النزاع ظل على حاله منذ كانون الأول/ديسمبر 2017 على الأقل⁽³⁹⁾.

46- وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر أفراد الفرقة 6 ألف التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الموالي لريك مشار) (المتحركة في أشوت (واو))، والقوات الحكومية، بما في ذلك دائرة الأمن الوطني وفرقة النمر⁽⁴⁰⁾ التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والفرقة 3 التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (التي يوجد مقرها في شمال بحر الغزال (واينجوك) وواراب (باناشير) والفرقة 4 (مقرها في روكونا (الوحدة) والفرقة 5 (مقرها في ثكنات غيرينتي (واو) ولاية غرب بحر الغزال والفرقة 10⁽⁴¹⁾، فضلاً عن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المتحالفة مع تابان دينغ⁽⁴²⁾ في تجنيد وتدريب واستخدام الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة في ولايات واو وواراب والوحدة ووسط الاستوائية حيث تشكل هذه الولاية الأخيرة قاعدة قوة جبهة الخلاص الوطني. وعلى الرغم من البنود المذكورة في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقانون الأمن الوطني، تلقت اللجنة معلومات موثوقة تفيد بأن حملات التجنيد من جانب القوات الحكومية سعت إلى تجنيد 10 000 رجل وفتى⁽⁴³⁾، بل إن بعض التقديرات تشير إلى 17 000 مجند⁽⁴⁴⁾.

47- وعلى الرغم من أن المادة 2-10-3 من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان أكدت من جديد الالتزام الوارد في المواد 3(2) و(و) و9(1) و10(أ) من اتفاق وقف الأعمال العدائية لعام 2017 بالامتناع عن استخدام الأطفال وتجنيدهم في القوات المسلحة أو الميليشيات، لم يحرز سوى تقدم متواضع منذ التوقيع عليها. ومع بدء التخطيط في وقت مبكر من سبتمبر 2018، واستمرار التجنيد حتى شهر تموز/يوليه الموالي على الأقل، عززت دائرة الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان قواتها، لا سيما في واراب، بطرق منها التجنيد القسري واستخدام الأطفال (أفادت التقارير أن تدريب القوات بدأ في يتشكوبيل، تونج الجنوبية (واراب) في آب/أغسطس 2019). وأفاد الأطفال المجندون بأنهم نقلوا بين الفرقة 3 التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في واراب وثكنات جبرنتي العسكرية التابعة للفرقة 5 من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في واو⁽⁴⁵⁾، ويتشكوبيل (تونج الجنوبية)، ومرفق التدريب التابع لدائرة الأمن الوطني في لوري (بالقرب من جوبا) (انظر المرفق الثاني، الفقرات 3-5). وفي بعض الحالات، شملت عمليات النقل والتدريب قوات فرقة النمر التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وبعد تدريب بعض المجندين وإصدار الأسلحة لهم، أفادت

(38) انظر اليونيسيف، "32 طفلاً أُفرج عنهم من جماعات المعارضة في جنوب السودان"، 24 تموز/يوليه 2019. في عام 2018، تحققت الأمم المتحدة من 102 حادثة تجنيد أو استخدام راح ضحيتها 453 طفلاً (365 فتى و88 فتاة)، كان 14 في المائة منهم دون سن 15 سنة وقت تجنيدهم (A/73/907-S/2019/509، الفقرة 152).

(39) "الأطفال هم وجه المأساة الإنسانية التي يغذيها النزاع في جنوب السودان - اليونيسيف"، دائرة أنباء الأمم المتحدة، 15 كانون الأول/ديسمبر 2017.

(40) استمعت اللجنة إلى ادعاءات موثوقة خلال اجتماع سري عُقد في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بأن الرئيس نفسه أرسل قوات فرقة النمر للإشراف على التجنيد.

(41) أبلغت اللجنة خلال اجتماعات سرية عُقدت في 16 و17 أيلول/سبتمبر 2019 بأنه في نيسان/أبريل 2019، نُشر ما تقديره 800 جندي من الفرقة 10 في ولاية واراب (باناشير) وأسسوا مقرأ لهم بها لغرض نزع السلاح.

(42) يشير إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان - قوات تابان دينغ.

(43) ERN 102837 - 102841; ERN 102850 - 102857.

(44) ERN 103459 - 103468.

(45) ERN 102536 - 102540.

التقارير بأنهم اقترحوا من جوبا لنشرهم من قبل دائرة الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ولا سيما فرقة النمر التابعة لها⁽⁴⁶⁾.

48- وفي معظم الحالات التي وثقتها اللجنة، كان تجنيد الأطفال متعمداً، حيث اختطفت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الأطفال، بما في ذلك في غوغريال (واراب) (المرفق الثاني، الفقرات 1-12). وإلى جانب القوات الحكومية، تولى أيضاً مفوضو المقاطعات والزعماء المحليون في واراب، وبصورة منهجية، تجنيد الأطفال واستخدامهم في دائرة الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان من خلال حملات التجنيد. وفي حالات أخرى، غَصَبَ المفوضون الماشية من الأسر التي لم يكن بوسعها توفير ذكر في سن القتال، مما ترك هذه الأسر في حالة عوز⁽⁴⁷⁾. ولاحظت اللجنة خطأً مماثلاً من السلوك في تونج (واراب)، حيث صدرت الأوامر عن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان إلى القادة والزعماء المحليين، الذين طلبوا بدورهم من الأسر أن تقترح فرداً واحداً على الأقل من أفراد الأسرة لأغراض التجنيد. وإذا لم يكن هناك رجال بالغون، يفتح المجال أمام الفتيان القاصرين⁽⁴⁸⁾.

49- وفي ولاية الوحدة، انضم الفتيان الذين فقدوا والديهم أو انفصلوا عنهم بسبب النزاع إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الموالي لريك مشار) "طوعاً" بسبب الافتقار إلى الموارد المالية لإعالة أنفسهم⁽⁴⁹⁾. لكن الفتيان، بمجرد تجنيدهم، يواجهون مصاعب في تسريحهم⁽⁵⁰⁾. ويتلقى الأطفال من 30 إلى 50 جلدة عقوبة على عدم الانصياع للأوامر⁽⁵¹⁾.

50- وعلى الرغم من التجارب المؤلمة، فإن جميع الأطفال المجندين الفارين الذين قابلتهم اللجنة أظهروا مرونة وقدرة على التكيف، مع تشديد معظمهم على الرغبة في مواصلة تعليمهم⁽⁵²⁾. وأعرب أحد الأطفال عن أمله في أن يصبح طبيباً من أجل تخفيف "معاناة شعبي" الذي أرغم، في رأيه، على السفر لمسافات طويلة لتلقي العلاج الطبي المناسب⁽⁵³⁾. وأعرب طفل آخر عن أمله في أن يصبح محامياً في يوم من الأيام، "لإعطاء الناس حقوقهم"⁽⁵⁴⁾.

51- وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة أعداد الشباب مقروناً بتفشي البطالة وعدم الحصول على التعليم، يوجب الجريمة العنيفة وعدم الاستقرار. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظل معدل البطالة بين الفتيان والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة قريباً من 20 في المائة⁽⁵⁵⁾. ولم يلتحق بالمدارس نحو 2,2 مليون طفل، في حين ظلت نسبة 30 في المائة من المدارس في جميع أنحاء البلد متضررة أو مدمرة أو مشغولة أو مغلقة نتيجة للنزاع⁽⁵⁶⁾. ورغم أن عدد المدارس العاملة قد زاد زيادة كبيرة منذ الاستقلال

(46) ERN 103459 – 103468؛ انظر أيضاً المرفق الثاني، الفقرات 71-86.

(47) أكدت المقابلات السرية الجهود المنتظمة التي بذلتها القوات الحكومية لتجنيد الأطفال في ولاية واراب؛ ERN 103200 – 103204.

(48) ERN 102837 – 102841.

(49) ERN 103315 – 103319; ERN 103320 – 103323.

(50) ERN 103315 – 103319.

(51) ERN 103315 – 103319.

(52) ERN 103200 – 103204; ERN 102530 – 102535; ERN 103205 – 103209.

(53) ERN 103200 – 103204.

(54) ERN 102530 – 102535.

(55) انظر <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=SS>.

(56) انظر [www.unicef.org/southsudan/media/1831/file/UNICEF-South-Sudan-Education-Briefing-Note-](http://www.unicef.org/southsudan/media/1831/file/UNICEF-South-Sudan-Education-Briefing-Note-Mar-2019.pdf) Mar-2019.pdf.

في عام 2011، فقد أشار الشباب في العويل (بحر الغزال)، على سبيل المثال، إلى عدم الحصول على العمل والتعليم كعامل رئيسي للانخراط في النشاط الإجرامي⁽⁵⁷⁾. وكما قال أحد الشباب للجنة، "إن امتلاك السلاح مفيد لأنه يمكن أن يعطي الشاب قيمة عندما يكون عاطلاً عن العمل"⁽⁵⁸⁾.

1- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

52- إن ما يقال عن ارتباط ما لا يقل عن 19 000 طفل بالقوات الحكومية والجماعات المسلحة في جنوب السودان يبرز وجود قصور خطير في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي 31 كانون الثاني/يناير و21 شباط/فبراير 2019، أفرجت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في تونج الشمالية (واراب) عن 40 طفلاً، من بينهم طفلان لا تتجاوز أعمارهما 8 سنوات⁽⁵⁹⁾. وتلقت اللجنة معلومات عن إفراج الفرقة 3 التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عن 14 طفلاً من أجوك وكوك الغربية وكوك الشرقية في حزيران/يونيه 2019⁽⁶⁰⁾. وفي تموز/يوليه، أشرفت آلية رصد الترتيبات الأمنية الانتقالية لوقف إطلاق النار والتحقق منها على إطلاق سراح 32 طفلاً من الجنود الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 سنة في ميرمير (الوحدة)، كانوا منذ عام 2016 يعملون في الفرقة باء التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان⁽⁶¹⁾.

53- وخلال أسبوع 16 أيلول/سبتمبر 2019، أفادت التقارير بأن الجماعات المسلحة في ولاية شمال بحر الغزال أفرجت عن ما يقرب من 24 طفلاً وسلمتهم إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج⁽⁶²⁾، التي أعاد الرئيس كير تشكيلها بموجب المرسوم الرئاسي 123/2019. وتتولى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤلفة من 12 عضواً، والمكلفة بموجب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، مسؤولية إدارة إعادة إدماج الجنود السابقين. ومع أن نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بعض المواقع تطور إيجابياً، تلاحظ اللجنة بقلق أن التجنيد مستمر في ولايات واو واراب والوحدة ووسط الاستوائية، حيث تقوم بالتجنيد في هذه الولاية الأخيرة جبهة الخلاص الوطني. ويجب الإفراج فوراً عن جميع الأطفال، بغض النظر عن مكان تجنيدهم أو الفصيل الذي ينتمون إليه، مع توفير الضمانات المناسبة لذلك.

54- وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء الصلة بين استمرار التجنيد واستمرار الأعمال العدائية، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات التجنيد التي تقوم بها جبهة الخلاص الوطني في وسط الاستوائية. كما أن التعجيل بحملات التجنيد من جانب الموقعين على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان والتجنيد القسري للأطفال خلال الفترة قيد الاستعراض قد يرتبطان أيضاً بضرورة استيفاء الأعداد المنصوص عليها لتجميع القوات الموحدة اللازمة (انظر الفقرة 17 أعلاه).

(57) Emmanuel Kele, "Aweil youth say unemployment makes them engage in criminality", UNMISS, 7 May 2019.

(58) ERN 103445 – 103448.

(59) ERN D120808 – D120810.

(60) ERN 103364 – 103370.

(61) التقرير المتعلق بحالة تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 30 أيلول/سبتمبر 2019، الفقرة 21.

(62) Emmanuel Kele/Deng Mou, "Government forces hand over captured child soldiers", UNMISS, 24 September 2019.

2- الانتهاكات والجرائم المزعومة: النتائج

55- أقدم كل من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الموالي لريك مشار) والقوات الحكومية، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المتحالفة مع تابان دينغ، على تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في صفوفها. وعلمت اللجنة في اجتماع سري عقد في 8 كانون الثاني/يناير 2020 أنه بالرغم من كون بعض هؤلاء الأطفال استُخدموا كطهارة وحراس وسُعاة، فإن آخرين شاركوا بنشاط في الأعمال العدائية. وأشار البعض إلى تدريبهم وتزويدهم بالأسلحة وإجبارهم على النهب ومنعهم من مغادرة معسكرات التدريب وساحات القتال بوسائل منها التهديد بالقتل والتخويف.

56- وعمليات تجنيد الأطفال المذكورة أعلاه مخالفة للقانون المحلي وقانون المعاهدات، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي انضم إليه جنوب السودان في أيلول/سبتمبر 2018، وهي عمليات منصوص عليها كجريمة (المادة 5(ب)) بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة عشرة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة المختلطة لجنوب السودان.

57- وبالمثل، تحظر المادة 4(3) من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الإضافي الثاني) مشاركة الأطفال دون سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية. كما تقتضي القوانين المحلية لجنوب السودان من الدولة حماية الأطفال وضمان مراعاة مصالح الطفل الفضلى على الدوام كلما اتخذ أي قرار يتعلق بهم. وبالرغم من التزام الدولة بمنع انتهاكات القانون والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وتوفير سبل الانتصاف، فإن حكومة جنوب السودان لم تف بواجباتها.

سابعاً- النزاعات المحلية

58- رغم الانخفاض العام في الأعمال العدائية الرئيسية منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، وإظهار هشاشة جهاز الدولة، فإن التنافس العنيف على الموارد الرعوية تصاعد في البلدات التي تغيب فيها سيادة القانون غياباً تاماً، كما هو الحال في منطقة نهر جور (غرب بحر الغزال) وتويك (واراب) ومايوم (الوحدة) وجونقلي (انظر المرفق الثاني، الفقرات 13-36).

59- وفي قطاعات شاسعة من المجتمع الريفي حيث تقاس الثروة إلى حد كبير بعملة واحدة اسمها الماشية، أدت الظروف الجوية السيئة التي طبعها ثنائية موسمية بين الأمطار والجفاف، بما في ذلك فترات من الفيضانات وموجات جفاف، إلى نشوب نزاعات في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بين الرعاة والمزارعين على الحصول على المياه والمراعي. ولم توجج هذه المنافسة على الموارد العوامل الناجمة عن المناخ فحسب، بل أيضاً الصراعات من أجل الهيمنة والنفوذ، فضلاً عن الولاءات الإثنية والقبلية والعشائرية.

60- واتسمت النزاعات المحلية في جميع أنحاء البلد إلى حد كبير بغياب الدولة وسيادة القانون، وانتشار الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وفشل الدولة في بلورة هوية وطنية مشتركة وتعزيزها. وبالنسبة لبعض المجتمعات المحلية، فإن تجاربها المستمرة مع العنف العرقي والطائفي مريبة وموغلة في المحلية إلى درجة أن استقلال جنوب السودان قد لا يعنى الكثير لهؤلاء فيما يتعلق بمصير حياتهم اليومية. ويقول العديد من الأهالي إن الاستقلال لم يمهّد سوى صنف معين من الحروب.

61- وتلاحظ اللجنة بقلق بالغ أن أطراف النزاع استغلت خلال الفترة قيد الاستعراض المنافسات المحلية، ووظفت الانقسامات التاريخية بين المجتمعات المحلية، واستغلت الهويات الإثنية من أجل تهميش وتشريد السكان الذين يشتهب في معارضتهم لهذا الطرف أو لذاك. فعلى سبيل المثال، تلقت اللجنة معلومات موثوقة تفيد بأن أفراداً من القوات الحكومية سلّحت ميليشيات بأسلحة خفيفة وثقيلة، بما في ذلك بنادق هجومية آلية من طراز AK-47 (كلاشنيكوف)، وقنابل صاروخية، ورشاشات من طراز PK، بغرض تنفيذ هجمات وحشية ضد المجتمعات المجاورة، أغلبها خلال فترات انتجاع الماشية. ويقال إن إحجام الدولة عمداً عن توفير الأمن أو مساءلة مرتكبي هذه الأفعال قد اضطرّ المدنيين إلى إعداد آلياتهم الخاصة للدفاع عن النفس والانضمام إلى جماعات مسلحة أو الانخياز إليها طلباً للحماية. وبما أن النزاع المسلح على الصعيد الوطني تحول في معظمه إلى نزاعات محلية في بداية كانون الأول/ديسمبر 2018، فقد وثّقت اللجنة عدة حوادث ترمز إلى هذا العنف السائد (انظر المرفق الثاني، الفقرات 13-36). وفي الفترة ما بين أواخر شباط/فبراير وأيار/مايو 2019 وحدها، سجلت البعثة 152 حادثة عنف محلي أسفرت عن نحو 531 حالة وفاة و317 إصابة، أي بزيادة قدرها 192 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة نفسها من عام (S/2019/491) 2018، الفقرة 27.

62- واتسمت الهجمات التي وقعت في جميع أنحاء منطقة نهر جور في غرب بحر الغزال بعمليات قتل واغتصاب وعنف جنسي واختطاف ونهب وتدمير للممتلكات (انظر المرفق الثاني، الفقرات 13-36). وأبلغت اللجنة في اجتماع سري عقد في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بأن النزاع بين طائفتي أبوك وأغوك في غوغريال (واراب) أسفر، حسبما أفادت التقارير، عن مقتل أكثر من 300 مدني، واختطاف النساء والأطفال، وحرقت المنازل وتدمير الممتلكات المدنية والمرافق الطبية.

63- وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى أيار/مايو 2019، تميزت المنطقة الحدودية بين ولايتي الوحدة وواراب بالعديد من الهجمات والهجمات المضادة بين بول نوير من مايو (الوحدة) من جهة، ودينكا من تونج وتويتش (واراب) من جهة أخرى⁽⁶³⁾. وأسفرت هذه الهجمات عن سقوط مئات الضحايا من المدنيين ونهب الآلاف من رؤوس الماشية من كلا الجانبين⁽⁶⁴⁾. وبالمثل، اشتبكت المجموعتان الرعويتان لو نوير ودينكا وموري في جونقلي (انظر المرفق الثاني، الفقرات 13-36).

64- ومع استمرار السلطات العسكرية والمدنية في تعبئة مجموعات من رعاية الماشية، بحثت اللجنة مدى انتظام هذه المجموعات وخضوعها لهيكل قيادي رسمي، وخلصت إلى أن العديد من مخيمات رعاية الماشية قد باتت لديها سلطة هرمية رسمية لأغراض منها تنفيذ هجمات في كواجينا وروكودونغ وأوديسي ولور في واو (غرب بحر الغزال). وكما قال أحد الشهود للجنة، "بدأ رعاية الماشية في تنظيم أنفسهم في مجموعات، وأصبحنا نسمع كل يومين أو ثلاثة أيام عن حادث آخر"⁽⁶⁵⁾. واستنتجت اللجنة أنه في الحالات التي يتبع فيها رعاية الماشية لسلطة هرمية رسمية ويؤزدهم أطراف النزاع بالأسلحة الثقيلة أو الخفيفة، فإنهم يتصرفون كميليشيات منظمة تحت قيادة وسيطرة أطراف النزاع.

65- وبينما يركز الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان إلى حد كبير على حل النزاعات على الصعيد الوطني، بذلت الجهات الفاعلة المحلية جهوداً موازية لقمع العنف على الصعيد دون الوطني (انظر المرفق الثاني، الفقرات 13-36). وتلاحظ اللجنة بقلق أنه بالرغم من أن التدابير الموازية الرامية

(63) ERN 102985 – 102982; ERN 102978 – 102977; ERN 102974 – 102973; ERN 103309 – 103303. واستُخلصت أيضاً المعلومات من تقرير سري لبعثة ميدانية.

(64) ERN 103303 – 103309.

(65) ERN 103254 – 103249.

إلى الحد من العنف على الصعيد المحلي تطور محمود باستمرار، فإن هذه التدابير لم ترتق إلى المستوى الوطني كما أن الحكومة الوطنية لم تتعامل معها بصورة جدية.

الانتهاكات والجرائم المزعومة: النتائج

66- بالرغم من أن النزاع المحلي كثيراً ما يوصف بأنه صدامات عرقية تقليدية على الماشية أو جرائم تشمل مواطنين عاديين، فإن الميليشيات استفادت من الأفراد والأسلحة، بما في ذلك الأسلحة العسكرية التي توفرها أطراف النزاع. والعنف ضد المدنيين الذي يرتكبه أفراد القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة سواء بسواء يشكل انتهاكاً للمادة 3 من اتفاقيات جنيف وأحكام البروتوكول الإضافي الثاني، فضلاً عن القانون الدولي العرفي، ويشكل جرائم حرب، بما في ذلك القتل والنهب وتدمير الممتلكات والعنف الجنسي⁽⁶⁶⁾.

67- وقد ارتكبت انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في سياق نزاع محلي، بمشاركة ميليشيات مسلحة تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الموالي لريك مشار). وشملت الانتهاكات المباشرة ضد المدنيين عمليات الاختطاف والتجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، والقتل، والعنف الجنسي، وسوء المعاملة، والاختطاف، والنهب، وتدمير الممتلكات والمحاصيل وغيرها من أسباب الرزق، وذلك فيما يبدو بدافع الحصول على الثروة أو الماشية (انظر المرفق الأول، الخريطة 2). وقد كشف العديد من هذه الهجمات عن ازدراء صادم للحياة المدنية.

68- كما أن حوادث العنف تنتهك الحق في الحياة وفي التملك على النحو الذي تكفله المادتان 4 و14 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وهي علاوة على ذلك، تنتهك الدستور الانتقالي، ولا سيما الحق في الحياة، والتحرر من المعاملة اللاإنسانية والمهينة، والحق في التملك، بالإضافة إلى قانون العقوبات لعام 2008 والمادتين 57 و206 من قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي تحظر تدمير ونهب الممتلكات. وللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الأفعال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب⁽⁶⁷⁾ وغيرها من الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي⁽⁶⁸⁾، التي يجرمها مشروع النظام الأساسي للمحكمة المختلطة لجنوب السودان.

ثامناً - الجوع

69- خلال الفترة قيد الاستعراض، صُنّف نحو 6,35 ملايين شخص، يمثلون 54 في المائة من السكان، على أنهم "في أزمة غذائية"، بل أسوأ من ذلك، أنهم "في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد" (انظر أيضاً المرفق الثاني، الفقرات 37-47)⁽⁶⁹⁾. وتصنف حالياً منطقة أعالي النيل الكبرى على أنها أكثر المناطق انعداماً للأمن الغذائي، تليها منطقة بحر الغزال⁽⁷⁰⁾. وفي عام 2019، صنف مؤشر التنمية البشرية، الذي يقيس الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، جنوب السودان كثالث أسوأ دولة قومية للعيش - المرتبة 186 من بين 189 بلداً⁽⁷¹⁾.

(66) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 156.

(67) بموجب المادة 4(أ) و(ب) و(هـ) و(ح) من مشروع النظام الأساسي.

(68) بموجب المادة 5(أ) - (ج) من مشروع النظام الأساسي.

(69) www.fao.org/in-action/kore/news-and-events/news-details/en/c/1208338

(70) انظر www.fao.org/south-sudan/news/detail-events/en/c/1207694

(71) <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/SSD>

70- وتلاحظ اللجنة بقلق بالغ أن القوات الحكومية والجماعات المسلحة على السواء قد اتبعت سياسات ترتب عليها تجويع السكان في ولايتي واو والوحدة، علاوة على العوامل الناجمة عن المناخ. وقد تم رسم هذه السياسات وتنفيذها في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لحرمان مجتمعات العدو من الموارد وبالتالي إرغامها على الاستسلام، والسماح للجنود وأفراد الميليشيات بمكافأة أنفسهم، وتشريد المجتمعات المحلية قسراً من أراضي الأجداد التي يمكن من ثم مصادرتها، أو ببساطة لإكراه الأفراد على الانضمام إلى مختلف الفصائل المشاركة في النزاع. وقد أدى منع وصول المساعدات الإنسانية والتشريد الناجم عن التكتيكات غير المشروعة إلى تفاقم المجاعة إلى حد كبير في مختلف أنحاء البلد، مما حرم مئات الآلاف من المدنيين من الاحتياجات الحيوية، بما في ذلك الحصول على الغذاء⁽⁷²⁾.

71- واستناداً إلى المعلومات التي جُمعت، تخلص اللجنة إلى وجود أدلة لا جدال فيها وكافية لمحاسبة الأفراد في الحكومة وفي المعارضة المسلحة على السواء الذين انتهجوا سياسات غرضها تجويع السكان، وذلك بموجب القوانين الدولية والوطنية بما في ذلك المادة 8(2)(هـ) '19' من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تشمل الآن الاستخدام المتعمد لتجويع المدنيين كوسيلة من أساليب الحرب باعتباره جريمة حرب في النزاع المسلح غير الدولي (انظر المرفق الثاني، الفقرات 37-47)⁽⁷³⁾.

تاسعاً- العنف الجنسي والجسدي

72- لا يزال العنف الجنسي والعنف الجسدي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، واسع الانتشار ومستشرياً في جنوب السودان، ومطبوعاً بنمط معروف من الإرهاب والقهر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شملت الانتهاكات التي وثقتها اللجنة الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، والتشويه الجنسي، والزواج القسري، والاختطاف، والتعذيب الجنسي⁽⁷⁴⁾. وراح الأطفال أيضاً، بمن فيهم الفتيات الصغيرات، ضحايا للاستغلال الجنسي (المرفق الثاني، الفقرات 1-12)⁽⁷⁵⁾.

73- وشملت حوادث العنف الجنسي والجسدي الناجمة عن النزاع المحلي الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، والعري القسري، والاختطاف، والتعذيب الجنسي، والزواج القسري⁽⁷⁶⁾. وأكدت الأدلة التي جمعتها اللجنة أن رعاية الماشية والشباب الذكور هم الجناة الرئيسيون فيما يتعلق بالعنف الجنسي في سياق النزاع المحلي، وينتمي بعضهم إلى ميليشيات منظمة تعمل تحت قيادة وسيطرة كل من الحكومة وقوات المعارضة سواء بسواء⁽⁷⁷⁾. ولم تحقق السلطات المحلية في أي حالات مبلغ عنها ولم تلاحق قضائياً المسؤولين عنها (انظر المرفق الثاني، الفقرات 1-12).

(72) انظر ورقة غرفة الاجتماعات حول ... (A/HRC/43/CRP.1)، متاحة على الموقع الشبكي للجنة:

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoHSouthSudan/Pages/Index.aspx

(73) المرجع نفسه.

(74) ERN 103469 – 103474; ERN 102632 – 102652.

(75) ERN 102991 – 102995.

(76) ERN 102664 – 102670; ERN 102660 – 102663; ERN 102627 – 102631; ERN 102680 – 102688;

ERN 102609 – 102617; ERN 102632 – 102652.

(77) ERN 102680 – 102688; ERN 102632 – 102652; ERN 102653 – 102659.

عاشراً - استمرار الحرمان من الحقوق والحريات الأساسية

74- لا تزال عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وغيرها من القيود المفروضة على حرية التعبير والرأي والتجمع، تميز الحياة في جنوب السودان (المرفق الثاني، الفقرات 71-86). وأبلغت اللجنة في جلسة سرية في 21 آب/أغسطس 2019 بأن المجال المدني والسياسي مقيد بشدة بفعل الرقابة والرقابة الذاتية، مما حد من قدرة النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنافسين السياسيين والمواطنين العاديين على التعبير عن آرائهم علناً أو تنظيم أنفسهم.

75- وعلاوة على ذلك، شهد المدنيون في غرب بحر الغزال والوحدة ووسط الاستوائية أعمالاً قتالية لا تنقطع، زادت حدتها في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وآب/أغسطس 2019 وتميزت باتساع قاعدة الانتهاكات وخطورتها، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاختفاء القسري (انظر المرفق الثاني، الفقرات 71-86). وأشار الشهود إلى أن حالات الاختفاء تميزت بوجود نزاع طائفي سابق لها ووجود جماعات مسلحة في تلك المناطق.

حادي عشر - الاستنتاجات

76- استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها اللجنة، فإن لدى اللجنة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن أعضاء حكومة جنوب السودان قد تورطوا في أعمال ترقى إلى مستوى الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك النهب الضريبي، وغسل الأموال، والرشوة، واستغلال النفوذ للتأثير في القرارات المتخذة في تخصيص موارد الدولة، واستخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب ومزايا شخصية. والاستيلاء غير المشروع على الإيرادات حرم الدولة من الموارد الحيوية اللازمة لتمويل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

77- وارتكبت انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني في سياق تجنيد الأطفال واستخدامهم وفي سياق النزاعات المحلية. واستمر أفراد الفرقة 6 ألف التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الموالي لريك مشار)، والقوات الحكومية، بما في ذلك دائرة الأمن الوطني وفرقة النمر التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والفرق 3 و 4 و 5 و 10، فضلاً عن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المتحالفة مع تابان دينغ، في عمليات تجنيد وتدريب واستخدام الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة في ولايات واو، وواراب والوحدة ووسط الاستوائية.

78- وتميزت بمجمعات وحشية النزاعات المحلية على الصعيد دون الوطني، التي غالباً ما تشارك فيها الميليشيات المسلحة المنظمة التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أو التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الموالي لريك مشار). وشملت الانتهاكات ضد المدنيين عمليات الاختطاف والتجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، والقتل، والعنف الجنسي، وسوء المعاملة، والاختطاف، والنهب، وتدمير الممتلكات والحاصيل وغيرها من أسباب الرزق.

79- وحصلت اللجنة أيضاً على أدلة لا جدال فيها وكافية بموجب القوانين الدولية والوطنية لمحاسبة الأفراد في الحكومة وفي المعارضة المسلحة على السواء الذين انتهجوا سياسات غرضها تجويع السكان، بما في ذلك في ولايتي واو والوحدة (انظر أيضاً المرفق الثاني، الفقرات 37-47)⁽⁷⁸⁾.

(78) انظر أيضاً ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن النتائج الإضافية للجنة (A/HRC/43/CRP.1)، المتاحة على الموقع الشبكي للجنة: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoHSouthSudan/Pages/Index.aspx.

80- ولا تزال حوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، واسعة الانتشار ومستشرية، بما في ذلك في سياق النزاعات المحلية، وتتسم بنمط متواتر من الإرهاب والقهر. وشملت الانتهاكات التي وثقتها اللجنة الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، والتشويه الجنسي، والزواج القسري، والاختطاف، والتعذيب الجنسي. وراح الأطفال أيضاً، بمن فيهم الفتيات الصغيرات، ضحايا للاستغلال الجنسي (انظر أيضاً المرفق الثاني، الفقرات 1-12).

81- واستمرت سمة الحياة اليومية في جنوب السودان هي الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، وغيرها من القيود المفروضة على حرية التعبير والرأي والتجمع، وذلك عن طريق أعمال تنتهك الحق في الإعلام والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جنوب السودان، من خلال استمرار أعمال الاختفاء القسري، قصّر في أداء واجبه في التحقيق بحسن نية في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما عندما تكون السلطات هي وحدها من يملك المعلومات ذات الصلة (انظر أيضاً المرفق الثاني، الفقرات 71-86).

ثاني عشر - التوصيات

82- توصي اللجنة حكومة جنوب السودان بما يلي:

(أ) ضمان أن يدلي كبار المسؤولين بإعلانات خطية بشأن ممتلكاتهم قبل تولي أي منصب حكومي، ثم تقديم تلك الإعلانات سنوياً، امتثالاً للمادة 35 من قانون لجنة جنوب السودان لمكافحة الفساد (2009)، وسنّ تشريعات تجعل من الإدلاء بإعلان كاذب جريمة جنائية؛

(ب) العمل مع الدول الأخرى لاسترداد العائدات المتأتية من أنشطة الفساد وإعادةّها إلى الوطن، بما في ذلك الممتلكات المشتراة في البلدان المجاورة وغيرها من البلدان والأموال المودعة في حسابات أجنبية، والتماس المساعدة للتحقيق مع الأفراد المسؤولين ومقاضاتهم؛

(ج) إعادة مواءمة أولويات الإنفاق وتخصيص الموارد لتلبية احتياجات المواطنين، بما في ذلك ضمان التحرر من الجوع وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين مستويات المعيشة؛

(د) تعزيز استقلال وقدرات الجهاز القضائي ومؤسسات العدالة الوطنية، بما في ذلك المؤسسات الموجودة خارج جوبا؛

(هـ) الامتثال على وجه السرعة لجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الامتناع عن جميع الهجمات الموجهة ضد المدنيين؛

(و) القيام دون تأخير، بالإيداع لدى الأمين العام لصكوك الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى البروتوكولين الأولين الملحقين بهما، التي سبق أن صدقت عليها الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية؛

(ز) التوقيع على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها أو التصديق عليها دون إبطاء لتعزيز وحماية حقوق الشعب وحياته الأساسية؛ وعلى وجه الخصوص، انضمام جنوب السودان إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، مما يكمل التشريعات المحلية؛

(ح) الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكول المتعلق بإدخال تعديلات على البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان، أو قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، لكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الخطيرة الجارية في البلد؛

(ط) اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للنزاعات المحلية وكسر دوامتها، بوسائل منها تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمرات السلام ذات الصلة، مثل مؤتمر كواجوك، المعقود في آب/أغسطس 2018، ومؤتمر مانكين، المعقود في حزيران/يونيه 2019، والمؤتمر الولايات الثلاث المعقود في تموز/يوليه 2019؛

(ي) إنشاء محاكم خاصة وإجراء تحقيقات نزيهة لمحاسبة الجناة، وتقديم تعويضات للضحايا وأسرهم؛

(ك) تعزيز البرامج الفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ل) تعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوسائل منها صياغة تشريعات ووضع لوائح تتعلق بمسؤولية قوات الأمن عن حفظ الأسلحة وتخزينها؛

(م) زيادة الاستثمار في البرامج المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيما يتعلق بالأطفال، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم والتدريب المهني وتشغيل الشباب؛

(ن) ضمان التصدي الفعلي للعنف الجنساني ضد المرأة وعدم إحالته إلى الإجراءات البديلة لتسوية المنازعات مثل الوساطة والتوفيق؛

(س) القيام فوراً بتعيين ممثل خاص معني بالعنف الجنسي والجنساني، على النحو الذي أوصى به مجلس حقوق الإنسان في قراره د1-26/1؛

(ع) التنفيذ الكامل لخطة العمل المتعلقة بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، وفاءً بالالتزامات المتعهد بها في البيان المشترك بين حكومة جنوب السودان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛

(ف) ضمان أن يقوم نظام العدالة الوطني بمواءمة النظم القانونية التعددية لتعزيز وحماية الناجين من العنف الجنساني، وضمان فرص اللجوء إلى العدالة والحصول على التعويضات، بما في ذلك سبل الانتصاف الفعالة، وفقاً للتوجيهات المقدمة من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 33(2015) بشأن لجوء المرأة إلى القضاء؛

(ص) ضمان التحقيق على النحو الواجب في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ومقاضاة المسؤولين عنه؛

(ق) كفالة حصول جميع المجتمعات المحلية على المعونة الإنسانية بسرعة ودون عوائق وعلى نحو مستدام، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الحادة للمدنيين في منطقتي أعالي النيل الكبرى وبحر الغزال، واتخاذ تدابير لمساءلة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تعرقل المساعدة الإنسانية أو تحوّل وجهتها بصورة غير مشروعة؛

(ر) وقف جميع أشكال التدخل في أنشطة وسائط الإعلام والمجتمع المدني، وضمان حرية التعبير والتجمع؛

- (ش) التعجيل بإنشاء الآليات المنصوص عليها في الفصل الخامس دون مزيد من التأخير لتحقيق التنفيذ الشامل للعدالة الانتقالية؛
- (ت) ضمان التحقيق على النحو الواجب في جميع الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة، ومقاضاة المسؤولين عنها، وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا؛
- (ث) المبادرة دون مزيد من التأخير إلى إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ولأم الجراح، وكفالة إجراء مشاورات فعالة وشفافة مع أصحاب المصلحة في جنوب السودان، والحرص على أن تكون عملية اختيار المفوضين شفافة وذات مصداقية؛
- (خ) ضمان استشارة جميع السودانيين الجنوبيين، بمن فيهم النساء والشباب والمسنون والأطفال والمشردون واللاجئون، وإشراكهم في بلورة الآليات المنصوص عليها في الفصل الخامس وتنفيذها والحرص على أن يشاركوا في ذلك مشاركة فعالة؛
- (ذ) تيسير مشاركة المجتمع المدني في إذكاء الوعي بآليات العدالة الانتقالية وتعزيز الدعوة إلى آليات العدالة والمساءلة لتعزيز معارف المواطنين وتحسين مشاركتهم في عمليات العدالة الانتقالية؛
- (ض) اعتماد وتعزيز نهج واسع النطاق إزاء التعويضات، بوسائل منها ضمان تخصيص ما لا يقل عن 1 في المائة من عائدات النفط للتعويضات، إلى جانب تدابير أخرى غير نقدية؛
- (أأ) منح الضحايا وأسرهم وسائل الجبر وسبل الانتصاف الكافية والفورية والفعالة، بما في ذلك معرفة حقيقة الانتهاكات المرتكبة وتحديد مصير أو مكان وجود أحبائهم الذين اختفوا أثناء احتجازهم في عهدة الدولة؛
- (بب) التصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بإنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتقديم إعلان قبول يسمح بتقديم الأفراد التماسات أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
- (جج) الاستعانة بالآليات الوطنية والإقليمية والدولية لاتخاذ التدابير ودعم التحقيق مع جميع المسؤولين الرئيسيين عن كل ما يزعم من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان ومقاضاتهم.
- 83- وتوصي اللجنة الدول الأعضاء بما يلي:
- (أ) رصد وتنفيذ حظر توريد الأسلحة المرتبط بالنزاع الوطني الجاري، بما في ذلك في وسط الاستوائية ومايوت، والحد من توريد الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة؛
- (ب) ممارسة ولاياتها القضائية لمحاسبة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني؛
- (ج) إدراج تجويع المدنيين كجريمة حرب في تشريعاتها الوطنية، حيثما لم تكن قد قامت بذلك أصلاً.
- 84- وتوصي اللجنة بأن يقوم الاتحاد الأفريقي بما يلي:
- (أ) تشجيع الأطراف في جنوب السودان على حل الخلافات المعلقة من أجل تسوية النزاع وضمان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في الوقت المناسب؛

(ب) العمل مع حكومة جنوب السودان ودعمها في اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء المحكمة المختلطة وغيرها من آليات وعمليات العدالة الانتقالية، ووضع جدول زمني للعملية؛

(ج) القيام بالأعمال التحضيرية الطارئة لإنشاء محكمة مختلطة من جانب واحد، تمثيلاً مع القرارات التي اتخذها مجلس السلام والأمن، في حالة تخلف حكومة جنوب السودان عن الموعد النهائي لإنشاء المحكمة؛

(د) إنشاء عمليات لجمع الأدلة وحفظها استعداداً لتشكيل المحكمة المختلطة.

85- وتوصي اللجنة بأن تقوم الأمم المتحدة والشركاء الدوليون بما يلي:

(أ) تشجيع الأطراف على حل الخلافات المتعلقة من أجل تسوية النزاع وضمان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في الوقت المناسب؛

(ب) إشراك ودعم أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني على حد سواء لبناء الأطر القانونية والسياساتية اللازمة لدعم مؤسسات العدالة الانتقالية، ولا سيما المحكمة المختلطة.

86- وتوصي اللجنة بأن تواصل آلية رصد الترتيبات الأمنية الانتقالية لوقف إطلاق النار والتحقق منها إدراج معلومات في تقاريرها العامة عن الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي والجسدي.

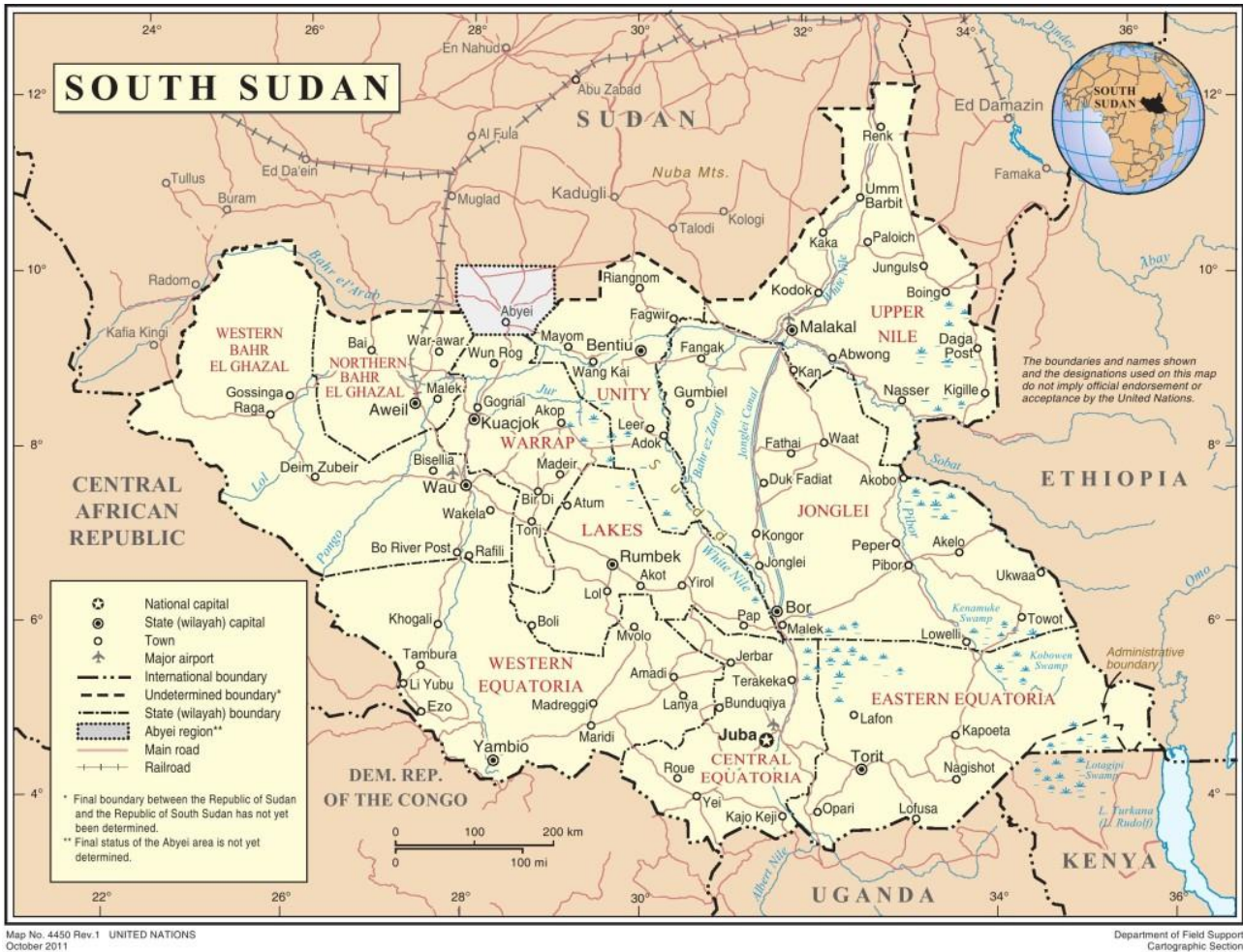
87- وتوصي اللجنة بأن تقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية بما يلي:

(أ) تعزيز التحقيقات في حالات الموظفين الوطنيين الذين قتلوا لأسباب تتعلق بعملهم، وتقديم الدعم لأسرهم، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والتعويض؛

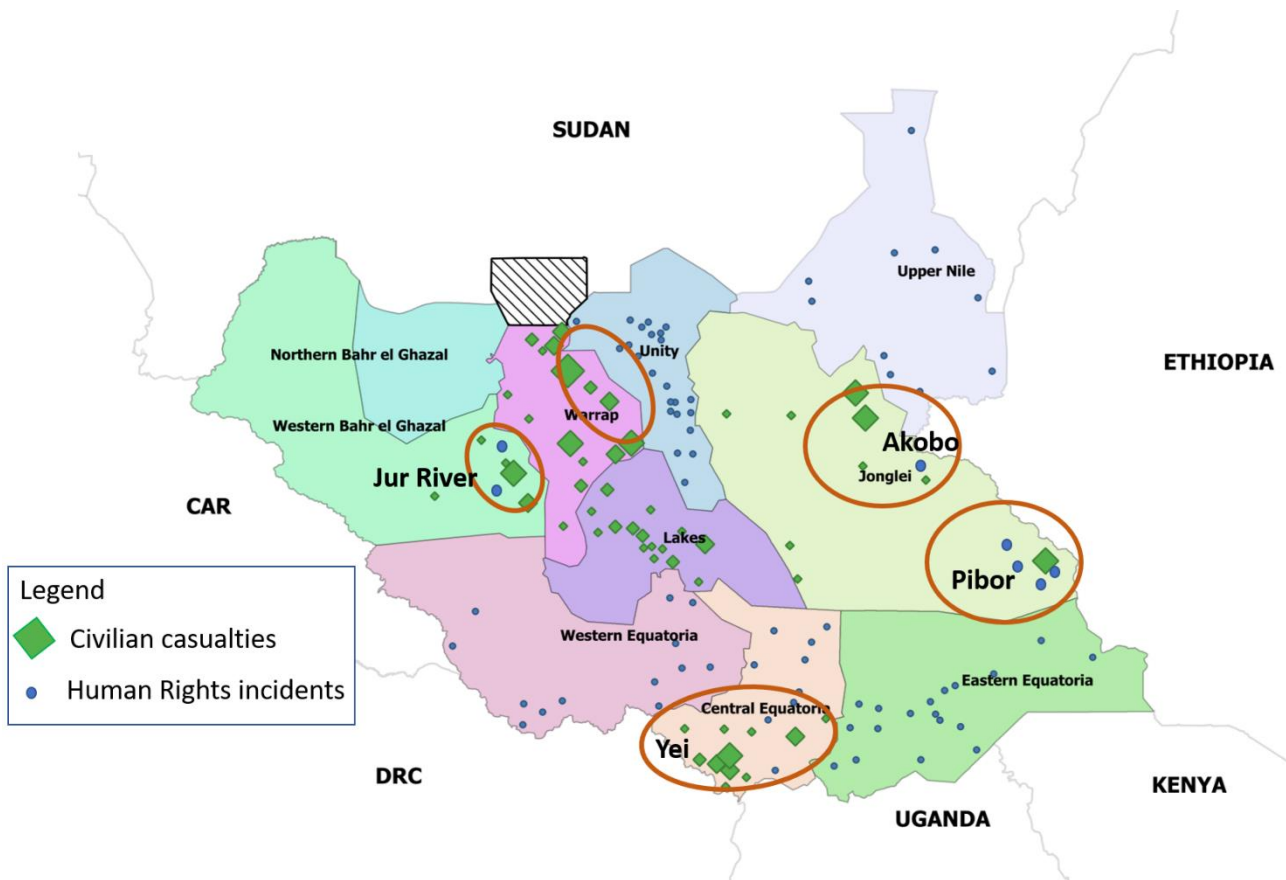
(ب) مواصلة دعم تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بموجب الفصل الخامس من الاتفاق المنشطة لتسوية النزاع في جنوب السودان، وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير.

Annex I

1. Map of South Sudan

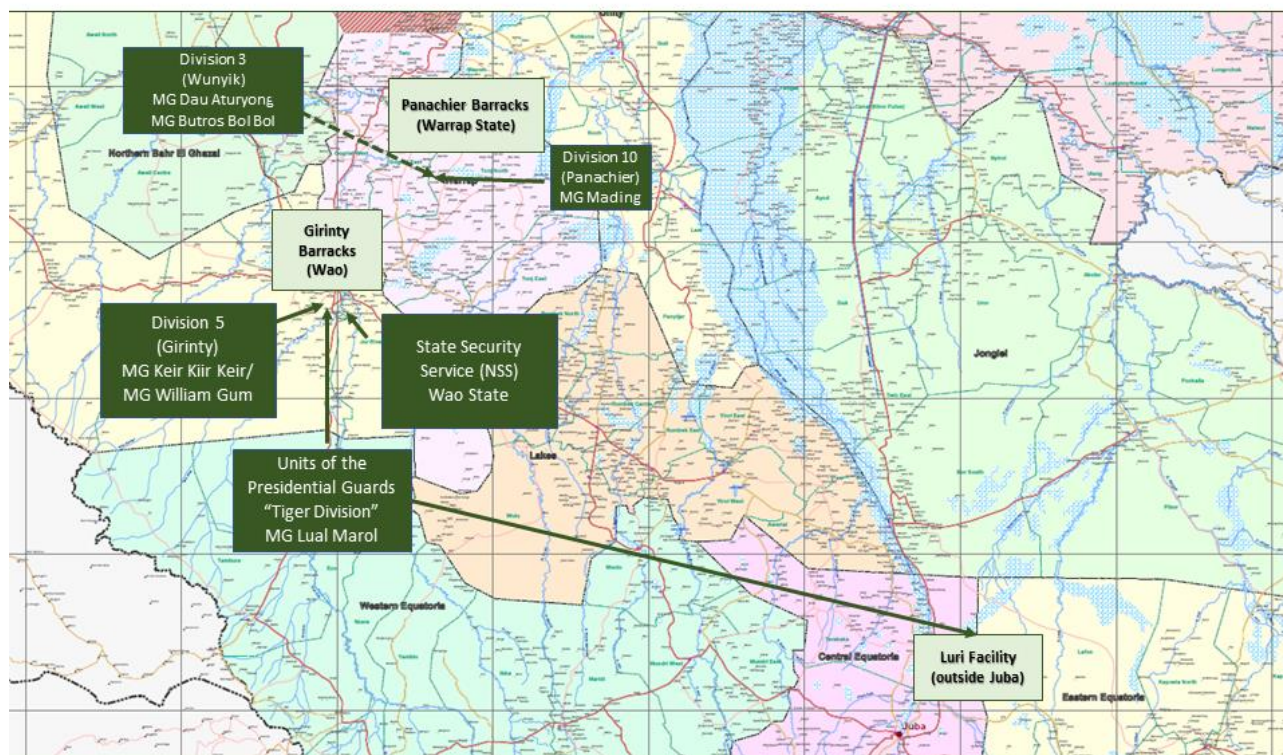


2. Localized conflict locations

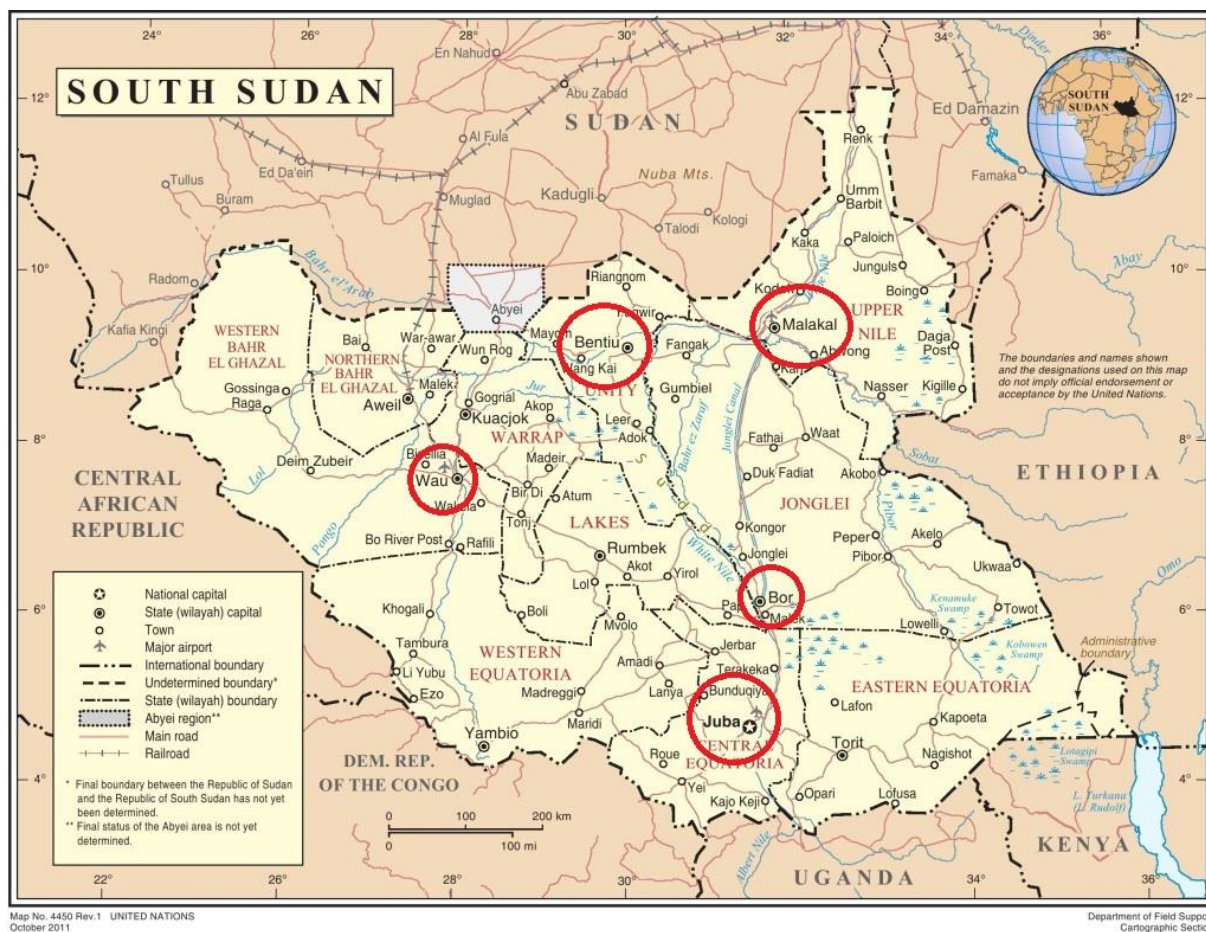


3. Military bases/barracks (child recruitment and use)

Facilities for new recruits (2018-2019)



4. Protection of civilian displacement sites



12 November 2019

UNMISS “Protection of Civilians” (PoC) Sites

As of 7 Nov. 2019, a total of number of civilians seeking safety in six Protection of Civilians (PoC) sites located on UNMISS bases is **190,455** including 117,767 in Bentiu, 26,359 in Malakal, 29,702 in Juba UN House, 1,931 in Bor, and 14,696 in the area adjacent to UNMISS in Wau “.

Region	Location	Number of Civilians Seeking Protection
Central Equatoria	UN House PoC I & III	29,702
Unity	Bentiu	117,767
Upper Nile	Malakal	26,359
Jonglei	Bor	1,931
Area Adjacent to UNMISS in Wau	AA	14,696
TOTAL		190,455

Source: The figures reported are based on Biometric Registration conducted by IOM in Bor (May 2019), UN House (February 2019), Wau Adjacent Area (August 2019), and the headcounts conducted in in Bentiu (July 2019) and DRC headcount for Malakal (June 2019).

Annex II

Additional findings

I. Recruitment and use of children – emblematic incidents⁷⁹

1. Accounts received by the Commission from former child soldiers paint a picture of violent recruitment campaigns, harsh military training,⁸⁰ inhuman living conditions,⁸¹ frequent abuse and ill-treatment and the denial of education,⁸² adequate medical care⁸³ and communication with parents or relatives. In so doing, government forces violated both the Child Act of South Sudan and the SPLA Act which prohibit the recruitment of children in military forces and require all actors to consider the best interest of the child.

A. Warrap State

Gogrial

2. The Commission spoke with a boy from Gogrial who recalled how, one day in December 2018, a green and brown “technical” pick-up truck arrived at his home.⁸⁴ Immediately upon arrival, SSPDF Tiger Division soldiers yelled at, handcuffed, and threw the boy into the back of their truck where four other boys aged 16 to 17 years were also confined.⁸⁵ Unaware of why he was being accosted or that he was being forcibly recruited, the boy recalled being “afraid they would kill us”.⁸⁶

3. SSPDF Tiger Division soldiers drove the boys to the Division 5 Girinty Military Barracks in neighbouring Wau (Western Bahr el Ghazal). At around 10.00 a.m. the following morning, boys and men were transferred to the National Security Service (NSS) training facility in Luri closer to Juba in *wara* trucks.⁸⁷ There, the boy was able to identify by name a Tiger Division soldier wearing a khaki, black, and green camouflage print uniform who began training the recruits—teaching him military drills including how to crawl, as well as other conditioning methods. He was further taught how to do push-ups and kneel as “punishment”.⁸⁸

4. Overall, the boy estimated 500 trainees at the Luri facility,⁸⁹ comprising men and boys. Explaining daily life in Luri, he recalled how some adult conscripts would cook, while boys washed dishes, and how he was denied adequate food and fed merely beans twice a day.⁹⁰ Recruits slept in “blue houses” situated near the training grounds, and their freedom of movement was confined to the training facility.⁹¹

5. Children at the Luri training facility were further tortured by drunk soldiers, and “punished” when food was not prepared. On one occasion, the boy recalled being lashed with a whip fashioned of leather.⁹² Other forms of torture included Tiger Division soldiers forcing children to lie on the ground while their necks were stepped on.⁹³ Tiger Division soldiers further denied medical care to recruits in Luri, which led in at least one case to the

⁷⁹ Certain details concealed subject to the principle of “do no harm”.

⁸⁰ Child Act 2008, at Art. 31.

⁸¹ Ibid. at Art. 6.

⁸² Ibid. at Art. 14.

⁸³ Ibid. at Art. 15.

⁸⁴ ERN 103205 - 103209, paras. 4-5.

⁸⁵ ERN 103205 - 103209, paras. 3-4.

⁸⁶ ERN 103205 - 103209, para. 3.

⁸⁷ ERN 103205 - 103209, para. 7.

⁸⁸ ERN 103205 - 103209, para. 7.

⁸⁹ ERN 103205 - 103209, para. 8.

⁹⁰ ERN 103205 - 103209, para. 9.

⁹¹ ERN 103205 - 103209, para. 10.

⁹² ERN 103205 - 103209, para. 12.

⁹³ ERN 103205 - 103209, para. 13.

preventable death the boy witnessed.⁹⁴ The boy was able to escape from the Luri facility earlier this year.⁹⁵

6. The Commission further received credible information that County Commissioners in Gogrial, Tonj, and Twic executed Government orders to recruit children, including through the use of recruitment centres in Gogrial.⁹⁶ County Commissioners in at least three locales were said to have pressured local chiefs and cattle camp leaders to ask families within their communities to volunteer for conscription.⁹⁷ In February 2019, the Executive Chief of Aguek (central Gogrial County), for example, requested that local families relinquish at least one fighting age male to join the SSPDF.⁹⁸ When a 17-year-old boy was urged by his family to represent them in the recruitment drive, he began hiding.⁹⁹ Days later, he was surrounded in public by three soldiers armed with Kalashnikovs and donning matching khaki and green camouflage SSPDF uniforms bearing the national flag on their sleeves.¹⁰⁰ To force his submission, two soldiers beat him with black batons, while the third pushed him.¹⁰¹

7. The boy was taken by the soldiers to an SSPDF Division 3 training centre in Aguek and described a Captain who bore three stars on his uniform as being in charge of the centre.¹⁰² Every day at 6.00 a.m. while at the centre, he and other recruits were awoken by SSPDF soldiers to go running. Though he recalled crying as he was marching, an assembly master watched over to ensure his subjugation. Recruits were insufficiently fed, receiving only beans and *porso* twice a day, and further forced into labour/made to collect firewood.¹⁰³

8. Soldiers training the youth in Aguek had informed the boy that he would later be taken to a main military training centre in Panachier, and that there he would be made to run, collect firewood, cook, and undergo further military training.¹⁰⁴ The Commission was able to confirm that the main SSPDF Division 3 training centre in Gogrial County is based in Panachier,¹⁰⁵ and that SSPDF Division 10 forces also moved to Panachier in April 2019.¹⁰⁶ In Aguek, SSPDF Division 3 soldiers told recruits that, once they completed training in Panachier, they would be deployed due to insecurity in Gogrial (Warrap), Malakal, Abyei, and “other areas where there are land disputes”.¹⁰⁷ After five days, the boy attempted a risky albeit successful escape.¹⁰⁸

B. Western Bahr el Ghazal State

9. As in Warrap State, the Commission received credible information that, beginning in November 2018, SSPDF Division 5 members began recruiting boys in Wau (Western Bahr el Ghazal), including homeless boys from neighbouring Gogrial who had escaped to Wau to evade recruitment. In April 2019, boys in Wau were taken to the SSPDF Division 5 Girinty Barracks.¹⁰⁹ One witness recalled that, on 11 April 2019, SSPDF Division 5 Military Intelligence Officers rounded up homeless boys in Wau and placed them onto a truck, as they had been “ordered to take the children to Nyakuael” (Tonj).¹¹⁰

⁹⁴ ERN 103205 - 103209, para. 14.

⁹⁵ ERN 103205 - 103209, para. 18.

⁹⁶ ERN 102536 - 102540, para. 5. Recruitment centres were located in Kuac West, Kuac East, Kuac North, and Kuac South.

⁹⁷ ERN 102536 - 102540, para. 6.

⁹⁸ ERN 102530 - 102535, para. 5.

⁹⁹ ERN 102530 - 102535, paras. 5-6.

¹⁰⁰ ERN 102530 - 102535, para. 6.

¹⁰¹ ERN 102530 - 102535, para. 7.

¹⁰² ERN 102530 - 102535, para. 8.

¹⁰³ ERN 102530 - 102535, para. 10.

¹⁰⁴ ERN 102530 - 102535, para. 14.

¹⁰⁵ See, e.g., ERN 102530 - 102535, para. 14, ERN 102536 - 102540, para. 12; Confidential Meeting, 19 October 2019.

¹⁰⁶ Confidential Meeting, 19 October 2019.

¹⁰⁷ ERN 102530 - 102535, para. 14.

¹⁰⁸ ERN 102530 - 102535, para. 15.

¹⁰⁹ ERN 102803 - 102810, para. 18; ERN 102797 - 102802, para. 16.

¹¹⁰ ERN 102797 - 102802, para. 16.

C. Unity State

10. In furtherance of a pattern previously documented by the Commission, credible information was received that boys remain within the ranks of the Taban Deng-allied SSPDF in Unity State.¹¹¹ The Commission further received information that a 17-year-old boy, recruited by the SPLA-IO (RM) when he was 13, was seen in September 2019 together with SPLA-IO (RM) soldiers at the market in Adok, Leer County.¹¹² The Taban Deng-allied SSPDF is listed in the annex of the latest Secretary-General report on children and armed conflict as persistent perpetrators of grave violations against children, including recruitment and use.¹¹³

11. In April 2019, approximately 500 South Sudanese civilians, most of them women and children alongside approximately 50 men, travelled from Khartoum (Sudan) to Rubkona town,¹¹⁴ following an offer by National Patriotic Alliance Forces (NPAF)¹¹⁵ of free transportation believed to have been paid by the First Vice President Taban Deng.¹¹⁶ Upon arriving in Rubkona town, they were transported to the joint barracks of the then SPLA-IO (TD) and the NPAF¹¹⁷ in Tong, Rubkona County.¹¹⁸ In Tong, young men were separated from their families for recruitment by NPAF.¹¹⁹ Approximately 17 men who refused to be recruited were detained,¹²⁰ among them between three and four minors.¹²¹ By July-August 2019, most detainees had either escaped or were released.¹²²

12. At the end of November 2019, the National Patriotic Alliance Forces forcefully recruited a 14-year-old boy outside of the Bentiu POC site,¹²³ who was able to escape some five weeks later.¹²⁴

Facilities for new recruits between 2018 and 2019 are mapped in annex I, map 4.

II. Localized conflict(s) – emblematic incidents

13. While the Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (R-ARCSS) addressed the conflict at a national level, less attention has been focused on addressing localized conflict(s). Legacies of conflict and inter-communal violence which have played out between and within ethnic groups¹²⁵ have long roots, but these conflicts have been exacerbated by new actors, new competitions over resources and the mismanagement and abuse of transhumance. A failure to properly understand the

¹¹¹ In September and October 2018. See, e.g., ERN 101626 - 101631, para. 13; ERN 101638 - 101642, para. 10; Confidential Meeting, 21 September 2018.

¹¹² ERN 103279 - 103284, paras. 3-4.

¹¹³ Report of the Secretary-General on children and armed conflict, UN Security Council, A/73/907-S/2019/509, 20 June 2019, at Annex I, p. 40.

¹¹⁴ ERN 103101 - 103104, para. 6, ERN 103097 - 103100, para. 8, ERN 103064 - 103068, paras. 4 and 9.

¹¹⁵ The NPAF are based in Tong (Unity) in the same barracks as SSPDF (former SPLA-IO (TD)). They are aligned to SSPDF though not yet integrated.

¹¹⁶ ERN 103101 - 103104, para. 8, ERN 103097 - 103100, para. 8.

¹¹⁷ Following the dismissal of General Robert Ruai Kuol Jal from the position as SPLA-IO Military Governor for Liech (Unity) State by SPLM/ SPLA-IO Chairman Rick Machar end of 2017, the General founded the NPAF (ERN 103101 - 103104, para. 5; and ERN 103097 - 103100, para. 7). His forces settled in Tong in November 2018 and aligned with the then SPLA-IO (TD) Forces (ERN 103101 - 103104 para. 5; ERN 103097 - 103100 para. 7; Investigator's Report).

¹¹⁸ ERN 103101 - 103104, para. 9; ERN 103097 - 103100, paras. 8 and 10; ERN 103064 - 103068.

¹¹⁹ ERN 103064 - 103068, paras. 7 and 9.

¹²⁰ ERN 103101 - 103104, para. 10; ERN 103064 - 103068, para. 9.

¹²¹ ERN 103101 - 103104, para. 10; ERN 103064 - 103068, para. 9.

¹²² ERN 103097 - 103100, para. 10; ERN 103064 - 103068, para. 13.

¹²³ ERN 103310 - 103310, para. 22.

¹²⁴ ERN 103310 - 103310, para. 25.

¹²⁵ Acknowledging that some of the deadliest attacks perpetrated this year were among Dinka sub-clans.

drivers of local conflicts will result in flawed solutions and continue to grow into one of the greatest challenges to long-term peace, stability and human security in South Sudan.¹²⁶

A. Jur River (Western Bahr el Ghazal)

14. Members of the Luo community from Western Bahr el Ghazal and cattle keepers from the Dinka community in Warrap told the Commission they had lived in peace for decades, even residing within the same communities and intermarrying. Over time, however, the relationship between the two groups fractured, escalating into violent clashes. In 2016, the Marial Bai Agreement was introduced to govern cattle migration and initially seemed to quell hostilities. However, interlocutors told the Commission that tension between these ethnic groups began to resurface after the introduction of administrative boundaries in January 2017 which engineered state borders with the intention of accumulating resources to benefit the Dinka community, furthering the ethnic divide.¹²⁷

15. As early as November 2018, cattle keepers from the Dinka community in Tonj (Warrap) began migrating through the neighboring Jur River area of Wau (Western Bahr el Ghazal) in violation of the Marial Bai Agreement which specifies that migration is to commence each January, the start of the dry season.¹²⁸ Other key provisions of the agreement were also violated in that the cattle camp leaders failed to seek the written consent of local chiefs in Wau (Western Bahr el Ghazal) prior to their migration from Tonj (Warrap);¹²⁹ cattle keepers were not supposed to travel with arms, but were to use sticks and spears to guide their cattle; and the cattle keepers did not compensate farmers for damaged crops.¹³⁰ Further compounding the dispute was that the previous Marial Bai Agreement failed to take account of the on-going conflict in that SPLA-IO (RM) forces were stationed along the migration route.¹³¹ Interlocutors also indicated that a greater number of cattle keepers participated in this year's migration, increasing the level of damage to the Luo community's crops leading up to the harvest.¹³²

16. Accounts differ as to how the violence began, with both communities blaming the other. However, after 6 March 2019, the attacks intensified when cattle keepers from the Dinka community in Tonj (Warrap) returned to Jur River in search of pastoral land but allegedly raped a girl while she was fetching water.¹³³ The pastoralists retaliated, reportedly killing a cattle keeper in Akou in Tonj (Warrap).¹³⁴ Cattle keepers described as wearing blue *jalabiya* (tunics) proceeded to launch a brutal attack in Kuajena on 17 March 2019, killing nine people and wounding six others (five children and one woman), including a mother whose baby was only a few days old when she was killed.¹³⁵ As one witness told the Commission, "After that, I constantly lived in fear in [location concealed] so I came to Wau . . ."¹³⁶

¹²⁶ Wild, Hannah & Jok, Jok & Patel, Ronak. (2018). The militarization of cattle raiding in South Sudan: how a traditional practice became a tool for political violence. *Journal of International Humanitarian Action*; See also Saferworld (2017). *Informal armies: community defence groups in South Sudan's civil war*; Idris, Iffat. (2018). *Livestock and Conflict in South Sudan*. K4D Helpdesk Report484. Brighton, UK: Institute of Development Studies.

¹²⁷ A/HRC/40/CRP.1; ERN 102707 - 102717, para. 9; ERN 102632 - 102652, para. 7-10. See also Wau Displacement Sites: Influx from Jur River March-June 2019, IOM Displacement Tracking Matrix, available at https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/20190816%20IOM%20DTM%20Jur%20River%20displacement%20to%20Wau%20thematic%20report_1.pdf?file=1&type=node&id=6443.

¹²⁸ ERN 102675 - 102679, para.6; Confidential Meeting, 22 September 2019.

¹²⁹ ERN 103249 - 103254.

¹³⁰ ERN 103249 - 103254; ERN 102632 - 102652, para. 7-11; Confidential Meeting, 22 September 2019.

¹³¹ ERN 102632 - 102652, paras. 7-11; Confidential Meeting, 22 September 2019.

¹³² Confidential Meeting, 22 September 2019.

¹³³ ERN 102632 -102652, para. 14; Confidential meeting, 9 July 2019.

¹³⁴ Ibid.

¹³⁵ ERN 103249 - 103254; ERN 102632 - 102652, paras. 15-21; ERN 102707 - 102717, para. 12; ERN 102671 - 102674, para. 5; ERN 102680 - 102688, paras. 7-10; ERN 103364 - 103370.

¹³⁶ ERN 102707 - 102717, para. 15.

17. Thereafter, recurrent retaliatory attacks marked by killings, rape, abduction and the looting and destruction of property ensued across Kuajena, Rocrocdong, Udici and Alur in Wau (Western Bahr el Ghazal). As one witness told the Commission, “The cattle keepers started organizing themselves in groups . . . and every two to three days, we would hear about another incident.”¹³⁷ On 1 April 2019, for instance, a deadly attack launched by cattle keepers on a primary school sheltering internally displaced persons (IDPs) from the Luo community in Kuajena resulted in the death of at least 11 civilians.¹³⁸ Eyewitnesses indicated that State security forces who had been deployed to protect the IDPs failed to intervene during the attack.¹³⁹ NSS officers subsequently dispatched to guard civilians sheltering in the school allegedly tortured them and compelled them to do forced labour.¹⁴⁰ UNMISS and CTSAMVM patrols sent to monitor the situation were repeatedly denied access to the school.¹⁴¹ Eventually, the NSS soldiers were withdrawn from the school in August 2019. At the time, the Commission was informed that the NSS would not be investigating the officers’ alleged misconduct.¹⁴²

18. On 18 May 2019, cattle keepers from the Dinka community wearing blue *jalabiya* launched another attack on a Luo community in Rocrocdong (Western Bahr el Ghazal) which killed at least two individuals, including an elderly village chief.¹⁴³ During the incident, the cattle keepers reportedly separated the men from the women and shouted ethnic slurs.¹⁴⁴ They proceeded to shoot the village chief in the back of his head with a Kalashnikov rifle before burning the village *tukuls* and ordering the villagers to leave the land. As they fled the scene, the cattle keepers also set the village chief’s body on fire and looted food items, goats and cattle.¹⁴⁵ During another similar attack in Rocrocdong, one 17-year-old girl told the Commission, “The attackers did not do anything to me. However, I saw them taking girls. I do not know how many they took [or what] happened to these girls after they took them. I was busy running away with my children.”¹⁴⁶

19. The same month, the International Organization for Migration reported that more than 12,346 persons were displaced from the Jur River area, with 99 per cent of new arrivals citing conflict as the reason for their entry into UN Protection of Civilians site and other IDP collective sites.¹⁴⁷ Thirteen per cent of these IDPs reported having housing or property destroyed.¹⁴⁸ Meanwhile, half of all new arrivals reported having been displaced twice since 2013, while approximately 35 per cent indicated it was their first experience of displacement.¹⁴⁹

20. When cattle keepers from the Dinka community launched another attack in Rocrocdong on 18 June 2019, one teenage girl who escaped abduction described her attackers as, “. . . mainly young boys wearing blue *jalabiya* . . . they were speaking the Dinka language and saying they didn’t want the Luo there . . .”¹⁵⁰ The witness further recounted how the cattle keepers arrived in the village brandishing AK-47s and PKMs which they used to kill at least 11 people near a school before looting all of the food in the

¹³⁷ ERN 103249 - 103254.

¹³⁸ ERN 102546 - 102552, para. 9; ERN 102664 - 102670, para. 12-13; ERN 102632 - 102652, para. 23.

¹³⁹ ERN 102797 - 102802; ERN 102632 - 102652, paras. 24-25.

¹⁴⁰ ERN 102872 - 102876, para. 12; ERN 102632 - 102652, paras. 21-31; and ERN 103269 - 103273. The Commission received information that female IDPs at the site were sexually assaulted but further investigations are needed. ERN 102699 - 102706, para. 19; ERN 102632 - 102652, paras. 25-31.

¹⁴¹ Confidential documents on file with the Commission

¹⁴² Confidential meeting, 1 August 2019.

¹⁴³ ERN 102689 - 102698; ERN 102594 - 102600, paras. 9-13; ERN 103142 - 103145; ERN 102675 - 102679, para. 11; ERN 102609 - 102617, para. 5.

¹⁴⁴ ERN 102689 - 102690, paras. 10-11.

¹⁴⁵ ERN 102689 - 102690, para. 4; ERN 102594 - 102600, paras. 9-13.

¹⁴⁶ ERN 103137 - 103141.

¹⁴⁷ Wau Displacement Sites: Influx from Jur River March-June 2019, IOM Displacement Tracking Matrix, 16 July 2019, available at https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/20190816%20IOM%20DTM%20Jur%20River%20displacement%20to%20Wau%20thematic%20report_1.pdf?file=1&type=node&id=6443.

¹⁴⁸ Ibid.

¹⁴⁹ Ibid.

¹⁵⁰ ERN 102627 - 102631; and ERN 102609 - 102617, paras. 12-15.

village.¹⁵¹ Other witnesses indicated that SSPDF Division 5 soldiers who were present failed to intervene during the attack, but came to collect the dead bodies afterwards.¹⁵²

21. In several such incidents documented by the Commission, eyewitnesses had previously interacted with the cattle keepers and were able to identify by name the cattle camps and individuals who carried out the attacks on their villages.¹⁵³ Additionally, several interlocutors indicated the cattle being migrated belonged to high-ranking Government officials¹⁵⁴ who had engaged the cattle keepers to guard their cattle and provided them with ammunition and small-arms, as well as heavy weapons such as PKMs and RPGs.¹⁵⁵ Soldiers from SSPDF Division 5 reportedly played a key role in arming the cattle keepers from Tonj as they were from the same Dinka ethnic group.¹⁵⁶ The Commission also received information about County Commissioners and a high-ranking government official allegedly opening the stores from previous disarmament initiatives to provide cattle keepers weapons.¹⁵⁷

22. Local communities informed Commission investigators that by August 2019, youth self-defence groups had emerged to protect themselves and their communities against such attacks.¹⁵⁸ Youth were able to purchase their weapons from SSPDF soldiers who needed the income because they had not been paid their salaries.¹⁵⁹ One youth leader told the Commission he had purchased his AK-47 from an SSPDF soldier for 60,000 SSP.¹⁶⁰

23. As the SPLA-IO (RM) Division 6a forces were accused of being involved in counterattacks against the cattle keepers and other members of the Dinka community,¹⁶¹ the Commission observed that Government security forces began to target Luo youth, often accusing them of being rebels which in turn led some of these youth to seek protection by joining the armed opposition group.¹⁶² In other instances, Luo commanders affiliated with SPLA-IO (RM) sought to avenge attacks which involved their community by recruiting, at times forcefully, from among the youth, in violation of the cessation of hostilities agreement.¹⁶³

24. Between 3 and 6 July 2019, a Tri-State Peace Conference was held between Gogrial (Warrap), Wau (Western Bahr el Ghazal) and Tonj (Warrap) where members signed a deal resolving to cease hostilities and conduct comprehensive disarmament.

25. With respect to the administration of justice, witnesses and victims appeared most concerned that the compensation mechanisms in the Marial Bai Agreement and the Tri-State Peace Conference Resolutions had not been honoured.¹⁶⁴ The Commission observed that Luo suspects in these incidents tended to be the ones pursued and arrested.¹⁶⁵ While there was a cross-border Special Court established in Wau, local communities still

¹⁵¹ ERN 102627 - 102631, paras. 5-6; ERN 102632 - 102652.

¹⁵² ERN 103249 - 103254; ERN 102627 - 102631, para. 9; ERN 102609 - 102617, paras. 12-15; and ERN D120820 - 120826.

¹⁵³ ERN 102689 - 102690, paras. 9-20; ERN 102594 - 102600, paras. 10-13; ERN 102699 - 102706, para. 13; ERN 102627 - 102631, para. 5; ERN 102664 - 102670, paras. 9-14; ERN 102618 - 102626, para. 10; ERN 102707 - 102717, paras. 9-10.

¹⁵⁴ ERN 103358 - 103367, para. 7; ERN 102872 - 102876, para. 13; Confidential meeting, 6 July 2019.

¹⁵⁵ ERN 103249 - 103254; ERN 102872 - 102876.

¹⁵⁶ ERN 103249 - 103254; ERN 102797 - 102802, paras. 8-11; ERN 102872 - 102876, paras. 14-15; ERN 102632 - 102652, para. 22; and Confidential meeting, 6 July 2019.

¹⁵⁷ ERN 102850 - 102857, paras. 11-12; ERN 102797 - 102802, paras. 8-9; ERN 102803 - 102810, paras. 13-14.

¹⁵⁸ Investigator's Report; Confidential meeting, 9 July 2019.

¹⁵⁹ ERN 102850 - 102857, para. 11-12.

¹⁶⁰ ERN D120820 - 120826.

¹⁶¹ See, e.g., ERN 102546 - 102552; ERN 102580 - 102596, para. 7-13; ERN 102587 - 102593; ERN 102563 - 102568.

¹⁶² ERN 102872 - 102876, para. 17; ERN 102632 - 102652, paras. 25-31; Confidential meeting, 9 July 2019.

¹⁶³ ERN 102632 - 102652, para. 32; ERN 102618 - 102626, para. 15-17.

¹⁶⁴ Confidential Meeting, 22 September 2019.

¹⁶⁵ Confidential Meeting, 1 August 2019.

expressed a preference for informal compensation and reconciliation mechanisms, rather than criminal justice.¹⁶⁶

B. Mayom (Unity) and Twic (Warrap)

26. The Commission received credible information that between December 2018 and May 2019 the border area between Unity and Warrap states was marked by a high number of attacks and counter-attacks between Bul Nuer from Mayom (Unity) on one side, and Dinka from Tonj and Twic (Warrap) on the other.¹⁶⁷ The attacks resulted in hundreds of civilian casualties and thousands of cattle looted by both sides.¹⁶⁸

27. One of the deadliest attacks was launched by Dinka from Luoch and Low (Warrap) on a cattle camp in Load (Mayom County) in mid-January 2019,¹⁶⁹ which killed and injured hundreds of civilians¹⁷⁰ including dozens of women, children and infants.¹⁷¹ While some attackers wore civilian clothes, others were dressed in Tiger Battalion uniforms or SPLA uniforms including at least two persons with 3 stars, two persons with 2 stars and one person with one star on the shoulder boards.¹⁷² Civilian cattle raiders were supported by military [SSPDF forces]¹⁷³ and reportedly received their orders from a high-ranking Government official.¹⁷⁴ One victim stated to the Commission “My father and my three sisters were killed at 4.00 a.m. I was in the cattle camp in Load when it happened . . . A lot of people were killed, around 270 people, in Load . . . Among the 270 were women and small children, even babies. They took the cattle. They [the State Government of Tonj] were launching this attack because of tribal conflict between the Nuer and Dinka . . . I was also injured in the attack by bullet, it is still inside [my shoulder]. I asked the Governor of Northern Liech State for money for the treatment, but he does not give me money because I am with the opposition.”¹⁷⁵

28. Sources also believed that the heavy weapons were distributed by the Government of Tonj.¹⁷⁶ Attacks were carried out using light and heavy weapons including AK-47s (“Kalashnikovs”), PK machine guns (PKMs) and rocket-propelled grenades (RPGs).¹⁷⁷ Sources described how cattle keepers raided cattle while those in uniform fired weapons.¹⁷⁸

29. Beginning in April 2019 and onwards, a series of attacks and counterattacks between Dinka from Twic County (Warrap) and Bul Nuer from Mayom County (Unity) culminated in a final heavy attack on 28 May 2019 in which Bul Nuer from Mayom County attacked locations in the Turalei area (Warrap) resulting in the killing of 28 (22 Dinka from Turalei and four Bul Nuer from Mayom),¹⁷⁹ injuring of over 20,¹⁸⁰ the looting of thousands of cattle¹⁸¹ and burning down of shelters.¹⁸² Due to the magnitude of the incident, the Governor of Twic described the attack as a “military level operation.”¹⁸³ Following the

¹⁶⁶ Confidential Meeting, 22 September 2019.

¹⁶⁷ ERN 103303 - 103309, para. 4; ERN 102974 - 102977, paras. 7-8; ERN 102978 - 102981, para. 5; ERN 102982 - 102985, paras. 8 and 10; Investigator’s Report.

¹⁶⁸ ERN 103303 - 103309, para. 4.

¹⁶⁹ This attack was reportedly carried out in retaliation of an attack by Bul Nuer from Mayom (Unity) on Dinka communities in Yathngek and Majak Lian (Warrap), and reportedly caused more than a hundred civilian deaths.

¹⁷⁰ ERN 103290 - 103297, para. 5; ERN 103290 - 103297, para. 9; ERN 103285 - 103289, para. 9.

¹⁷¹ ERN 103073 - 103076, para. 4.; ERN 103290 - 103297, para. 5; ERN 103285 - 103289, para. 8; ERN 102978 - 102981, para. 7; ERN 103264 - 103268, para.11.

¹⁷² ERN 103290 - 103297, para. 20.

¹⁷³ ERN 103285 - 103289, para. 6; ERN 102982 - 102985, para. 6; ERN 103264 - 103268, para.9.

¹⁷⁴ ERN 103290 - 103297 para. 17; ERN 103073 - 103076, para. 6.

¹⁷⁵ ERN 103290 - 103297, paras. 4-5, and 8-9.

¹⁷⁶ ERN 103290 - 103297, para. 7; ERN 103073 - 103076, para. 6.

¹⁷⁷ ERN 103073 - 103076, para. 6; ERN 103290 - 103297, paras. 7, 20 and 22; ERN 103285 - 103289, para. 5; ERN 102982 - 102985 (a), para. 6.

¹⁷⁸ ERN 103290 - 103297, para. 12; ERN 103285 - 103289, para. 17.

¹⁷⁹ ERN 103303 - 103309, para. 7; and Confidential meeting note.

¹⁸⁰ ERN 103303 - 10330, paras. 7 and 11.

¹⁸¹ ERN 103303 - 103309, para. 4.

¹⁸² ERN 103303 - 103309, para. 7.

¹⁸³ ERN 103303 - 103309, para. 5.

wave of deadly attacks, the Governor of Northern Liech State convened a conference attended by the governors of Twic and Gogrial and 60 other civil and military authorities in Mankien (Unity) from 7 to 9 May 2019 to address the cross-border violence.¹⁸⁴

C. Jonglei

30. While deeply entrenched conflict between the Lou Nuer, Dinka and Murle pastoralist communities has historically played a defining role in the lives of civilians in Jonglei, this has been exacerbated by the national conflict. By the time the civil war spread to the region in December 2013, both the Government as well as the opposition capitalized on the ethnic divide and historical grievances, with several areas of the State changing hands over time.¹⁸⁵ Since cattle has always been central to the livelihoods of the Lou Nuer, Dinka and Murle pastoralists who occupy the region, as well as to their social and cultural systems, the spread of arms and increased militarization, commercialization of cattle and rising dowry price have incentivized cattle raiding and child abduction rendering it even more deadly in recent times.¹⁸⁶

31. In late November 2018, in the attempt to reconcile the divide between the Lou Nuer and Murle communities, a United Nations agency organized a peace delegation to travel to Lokomai in Liakangole to deliver food.¹⁸⁷ Witnesses told the Commission that after the food was offloaded from the boats and partially distributed in Lokomai, members of the Murle community launched an attack on the delegation, killing at least eight individuals.¹⁸⁸ Before fleeing the scene, the attackers reportedly stole food items such as sorghum, flour, oil and beans.¹⁸⁹ Relatives of the dead expressed concerns to the Commission regarding the killings as well as compensation for the loss of their loved ones.¹⁹⁰

32. Less than two months later, in January 2019, members of the Murle community attacked cattle keepers from the Lou Nuer community in Duchan and Kolabel villages (Jonglei), killing at least 47 individuals, injuring 78 others and stealing an estimated 1,000 heads of cattle.¹⁹¹ As one witness recounted, “At the time the Murle attacked us, I was walking in the front line . . . They rushed at us in one large group from the right side, as if they were coming from Akobo East. We were taken by complete surprise . . .”¹⁹² Though two of his family members were killed during the incident, the witness reported that no investigation had been opened.

33. In the absence of the rule of law and accountability, one woman told the Commission, “Given the insecurity in our area, we have started to send our children in the White Army to patrol the bush before we do anything . . . If the Murle loot our cattle, they quickly recover them. If they abduct our children, the White Army goes after them.” She added that women in the community support the White Army by rewarding them with food and water when they go to fight.¹⁹³ Following clashes between Lou Nuer sub-clans, the White Army replenished its *gojam* (select fighters from among its ranks) to maintain peace in Akobo Town in 2018.¹⁹⁴ The *gojam* wear uniforms and carry arms to protect civilians. Youth reported to the Commission that they obtain arms by recovering them during battle or bartering with SSPDF soldiers based in Waat for cattle. Indeed, the Commission documented the widespread circulation of arms among the youth, including arms registered to the NSS Internal Security Bureau.

¹⁸⁴ ERN 103303 - 103309, para. 4.

¹⁸⁵ Drivers of conflict in Jonglei State, Judith McCallum and Alfred Okech, Humanitarian Practice Network, May 2013, available at <https://odihpn.org/magazine/drivers-of-conflict-in-jonglei-state>.

¹⁸⁶ Ibid.

¹⁸⁷ ERN 102889 - 102893, para. 7.

¹⁸⁸ ERN 103234 - 103239, para. 12.

¹⁸⁹ ERN 103234 - 103239, para. 12.

¹⁹⁰ ERN 102889 - 102893.

¹⁹¹ ERN 103234 - 103239, para. 13; ERN 103371 - 103376, para. 11; ERN 102913 - 102917, para. 18; ERN 102918 - 102924, para. 18; ERN 103259 - 103263.

¹⁹² ERN 103259 - 103263, para. 7.

¹⁹³ ERN 103234 - 103239, para. 15.

¹⁹⁴ ERN 103353 - 103356; ERN 102913 - 102917, para. 18.

34. Witnesses expressed concerns that men were disproportionately targeted for killing during these incidents.¹⁹⁵ On the other hand, women, girls and boys were more likely to fall victim to abduction.

35. Towards the middle of the year, several measures were introduced to restore peace to the region. Speaking out against the resurgence in violence within their communities, women's associations condemned cattle raiding, kidnapping of children, road robberies and fighting between youth in Greater Jonglei on 7 May 2019.¹⁹⁶ In Spring 2019, the White Army planned a revenge attack in response to the November 2018 incident in Lokomai but after intervention from the Chairman of the SPLA-IO, Dr. Riek Machar, who reportedly encouraged them to allow the national peace process to address their concerns, they decided to abandon their mission and return home.¹⁹⁷ On 7 and 8 August 2019, the Inter-Communal Peace Dialogue among the Dinka, Lou Nuer and Murle of Jonglei introduced a Joint Peace Committee to report incidents of community-based violence.¹⁹⁸

36. Nevertheless, despite the peace conference, the Commission received information that attacks continued into late November 2019 when armed Murle elements reportedly killed at least one individual and looted cattle.¹⁹⁹ Several witnesses interviewed by the Commission, including children, indicated a high-ranking Government official organized members of the Murle community and provided them with arms.²⁰⁰ As one member of the Lou Nuer community told the Commission, "The issues between the Murle and the Lou Nuer . . . are not political in the sense that the Murle attack us and capture towns, but it is political in the sense that political actors are involved in influencing groups that raid cattle, abduct and kill our people. The Murle and Dinka Bor are with the Government and we are with the SPLA-IO."²⁰¹

III. Starvation

37. Millions of South Sudanese women, men and children continued to face acute food insecurity and do not know where their next meal will come from. During the reporting period, some 6.35 million individuals comprising 54 per cent of the population were classified as 'in Crisis' or worse 'acute food insecurity'.²⁰² The Greater Upper Nile region is currently the most food insecure, followed by the Bahr el Ghazal region.²⁰³ In 2019, the Human Development Index, which measures basic dimensions of human development, ranked South Sudan as the third worst nation state in which to reside, at 186 out of 189 countries.²⁰⁴

38. It is estimated that 1.3 million children will need treatment for acute malnutrition in 2020, 300,000 of whom will be severely acute malnourished. Despite a decrease in military confrontations, the proportion of children acutely malnourished grew from 13 per cent in 2018 to 16 per cent in 2019, above the emergency threshold of 15 percent.²⁰⁵

39. The effects of food insecurity were compounded during the period under review by abnormally heavy rains and high levels of seasonal flooding. On 29 October 2019,

¹⁹⁵ ERN 102913 - 102917; ERN 102918 - 102924.

¹⁹⁶ Confidential documents on file.

¹⁹⁷ ERN 103399 - 103406, para. 19.

¹⁹⁸ ERN D120814 - D120815.

¹⁹⁹ ERN 103371 - 103376, para. 11; ERN 103377 - 103382, para 10; 102913 - 102917, para. 19.

²⁰⁰ ERN 103336 - 103340; ERN 103341 - 103344; ERN 103389 - 103394; ERN 103413 - 103419; ERN 103259 - 103263; ERN 103445 - 103448; and ERN 103383 - 103388.

²⁰¹ ERN 103377 - 103382, para. 8.

²⁰² South Sudan: IPC Acute Food Security Snapshot August 2019 – April 2020, FAO, available at <http://www.fao.org/in-action/kore/news-and-events/news-details/en/c/1208338>.

²⁰³ More than half the country struggles to survive despite improving conditions in South Sudan, FAO, 11 September 2019, available at <http://www.fao.org/south-sudan/news/detail-events/en/c/1207694>.

²⁰⁴ South Sudan Human Development Indicators, UNDP, 2019, available at <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/SSD>.

²⁰⁵ Humanitarian Needs Overview, OCHA, November 2019, at p. 3, available at https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/ss_20191120_south_sudan_humanitarian_needs_overview_2020.pdf

President Kiir declared a state of emergency covering 30 counties in Greater Bahr el Ghazal, Greater Upper Nile and Greater Equatoria. The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) estimated that close to one million people were affected across the country. Some 72,600 metric tons of cereals were further lost due to flooding,²⁰⁶ amounting to approximately a 15 per cent loss in production. The situation remains worse for those internally displaced, including vulnerable children, elderly, widows, and disabled individuals.

40. While poverty and bifurcated weather seasons in the South Sudanese subsistence economy have substantially affected the availability of food countrywide, access to food and other vital objects indispensable to the survival of the population have been undermined by the actions of the government in control of strategic locations and where they have deliberately implemented strategies responsible for food insecurity. Armed groups holding territory for military advantage have behaved in a similar fashion.

41. Both government forces and armed groups have for example pursued policies responsible for the starvation of the population in Wau and Unity States (A/HRC/43/56/CRP.1). Such policies were envisaged and implemented as part of a wider strategy to deprive enemy communities of resources in order to force their capitulation, allow soldiers and militias to reward themselves, forcibly displace communities from ancestral lands that could then be expropriated or simply to compel individuals to join different factions engaged in the conflict. Denial of humanitarian access and displacement brought about by unlawful tactics have significantly exacerbated famine in different parts of the country, depriving hundreds of thousands of civilians of vital needs including access to food (A/HRC/43/56/CRP.1).

Violations and alleged crimes - findings

42. The Commission has reasonable grounds to believe that both government and opposition forces attacked, destroyed and rendered useless objects indispensable to the survival of the population and used starvation of civilians as means to achieve military objectives. Denying access to food was used as an instrument to target and punish non-aligning communities especially those deemed to support the enemy while rewarding supporters and maintaining community loyalties. Some victims described deliberate policies pursued in both government and opposition forces-controlled areas to destroy and loot primary means of livelihood such as fresh crops, livestock, and ready harvest on which civilians were dependent for their survival.

43. The Commission further has reasonable grounds to believe that the government of South Sudan did not fulfil its obligations under national and international law to progressively use all resources at its disposal to prioritize access to food and ensure freedom from hunger for its population in affected areas. It neither prevented, investigated nor punished perpetrators of these crimes. The Commission collected information which demonstrated, moreover, that disproportionate resources were deliberately diverted and spent in funding the armed conflict, and that corruption and embezzlement by senior government officials came at the expense of the starving population.

44. Specifically, these acts were contrary to Article 14 of the Additional Protocol II which prohibits the starvation of civilians as a method of warfare, Article 18 which guarantees access to humanitarian relief to civilians, and Article 8(2)(e)(ix) of the Rome Statute of the International Criminal Court which now includes as a war crime in non-international armed conflict intentionally using starvation of civilians as a method of warfare.²⁰⁷ Although South Sudan is not party to the Rome Statute, the war crime could still be prosecuted through a Security Council referral or in states which already include a similar war crime of starvation in their national criminal law.

45. These acts were further contrary to Article 25 of the Universal Declaration of Human Rights which guarantees a right to food as part of an adequate standard of living.

²⁰⁶ Country Brief October 2019, WFP, available at https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000110949/download/?_ga=2.48343718.1269336333.1575637372-1581897920.1575637372.

²⁰⁷ Art 8(2)(e)xix: 'Intentionally using starvation of civilians as a method of warfare by depriving them of objects indispensable to their survival, including wilfully impeding relief supplies'.

While there is no express provision in the African Charter on Human and Peoples' Rights which guarantees the right to food, the African Commission on Human and Peoples' Rights has stated that the "Right to food is implicitly protected under the African Charter on Human and Peoples' Rights through the right to life, the right to health, and the right to economic, social and cultural development".²⁰⁸

46. At the national level, the right to food may be construed by Articles 9(3) and 11 of the Constitution which guarantee both the domestic application of international human rights instruments to which South Sudan is a state party and the right to life and human dignity. The interdependence, indivisibility and interrelated nature of all human rights form another basis of the recognition of the right to food.

47. Based on the information collected, the Commission concludes that incontrovertible and sufficient evidence exists to hold to account individuals both in government and on the armed opposition under international and national laws that have pursued policies leading to starvation of the population.

IV. Sexual and gender-based violence

48. Sexual and gender-based violence, including conflict related sexual violence²⁰⁹ continued to be widespread and pervasive in South Sudan, characterised by a recognizable pattern of terror and subjugation. During the period under review, violations documented by the Commission included rape and gang rape, sexual mutilation, forced marriage, abduction and sexualised torture.²¹⁰ Children including young girls were also victims of sexual exploitation.²¹¹

49. The current environment in South Sudan remains insecure and often deadly for South Sudanese women and girls as bodily integrity cannot be guaranteed. The DDR of various forces including members of armed groups exacerbated insecurity for women and girls, as the inadequate nature of cantonment and uncertainty over livelihoods for cantoned soldiers drove them to roam around civilian inhabited areas in search of food and water, rendering women and girls vulnerable to abuse.

50. Though conflict at the national level decreased following the signing of the R-ARCSS in September 2018, localized and intercommunal conflict(s) adversely impacted on women and girls, as well as men and boys. As conflict at the local level escalated significantly between December 2018 and November 2019 and generated heightened insecurity and violence, it further created an environment for criminal activity in which sexual and gender-based violations thrived.²¹²

51. Incidents of sexual and gender-based violence arising from localized conflict included rape and gang rape, forced nudity, abduction, sexualised torture and forced marriage.²¹³ Evidence collected by the Commission confirmed that perpetrators of sexual violence in the context of localised conflict were mainly cattle keepers and young men, some of whom belonged to organized militias operating under the command and control of

²⁰⁸ 155/96: Social and Economic Rights Action Center (SERAC) and Center for Economic and Social Rights (CESR) / Nigeria, para. 65

²⁰⁹ "Conflict-related sexual violence refers to incidents or patterns (for the purposes of listing in accordance with Security Council resolution 1960 (2010)) of sexual violence, that is rape, sexual slavery, forced prostitution, forced pregnancy, enforced sterilization or any other form of sexual violence of comparable gravity against women, men or children. Such incidents or patterns occur in conflict or post-conflict settings or other situations of concern (e.g. political strife)." See 66/657-S/2012/33, para. 3. "Gender-based violence is considered to be any harmful act directed against individuals or groups of individuals on the basis of their gender. Gender-based violence may include sexual violence, domestic violence, trafficking, forced/early marriage and harmful traditional practices." See A/HRC/27/21, para. 3 (internal citation omitted).

²¹⁰ ERN 103469 - 103474; ERN 102632 - 102652.

²¹¹ ERN 102991 - 102995

²¹² ERN 102940 - 102943.

²¹³ ERN 102664 - 102670; ERN 102660 - 102663; ERN 102627 - 102631; ERN 102680 - 102688; ERN 102609 - 102617; ERN 102632 - 102652.

both government and opposition forces.²¹⁴ Local authorities have neither investigated nor prosecuted any cases reported.

On-going violations

52. Conflict related sexual violence has been so prevalent and widespread that survivors have normalised their experiences of rape. One witness told the Commission: “This war has drained me [...] I have been raped repeatedly. Sometimes we [women] stop talking about this, its normal. We go to get fire wood, we are raped, and we come back, what can we do? [...] The third occasion [when I was raped] was this year, 2019, in September [...]”²¹⁵

53. In a previously documented pattern, abductions targeting women on ethnic grounds continued during the reporting period. A witness described how two women she was traveling with while in search of firewood were abducted because of the ethnic community they belonged to. Both women were married with children and have not been seen since.²¹⁶

54. The Commission has documented the following non-exhaustive patterns of sexual and gender-based violations throughout the course of the conflict: (i) Sexual assault in conjunction with looting and intimidation of a target ethnic group; (ii) sexual assaults in conjunction with fighting in an area, usually including the rape of women in public before family members; (iii) sexual assault in detention centres of both women and men; (iv) assaults against women for the purpose of terrorizing and humiliating them usually as part of a targeted ethnic attack and a recognizable pattern of terror and subjugation; and (v) sexual enslavement of women.

Harms suffered and consequences

55. During the reporting period, survivors of sexual and gender-based violence experienced physical bodily trauma, forced and unwanted pregnancies, sexually transmitted infections, psychological trauma, post-traumatic stress disorders, stigma and ostracization owing to negative societal perceptions of being a “rape victim” and suspicion of having contracted HIV.²¹⁷ These consequences had adverse impact on the reproductive health of most survivors who described severe physical pain and bodily trauma experienced during rapes and immediately after. Many are living with long-term physical repercussions and severe psychological trauma resulting from the attacks. The Commission found that some survivors did not receive adequate medical attention or support following the violations they had endured.²¹⁸

56. The Commission also notes with concern the impact of sexual violence on South Sudanese men and boys which remained massively underreported as most male survivors were unwilling to speak about their experiences. Underreporting was attributed in part to limited awareness, societal stigma and shame.

57. Moreover, South Sudanese IDPs and refugees reported that multiple conflict-induced displacements over time have left them traumatised, depressed and despondent. The uncertainty experienced by those residing in protection of civilian sites also continued to have a negative impact on gender relations.²¹⁹ As with men and boys, notions of stigma and shame linked to sexual and gender-based violence remained a critical obstacle for many women and girls in their communities. For example, several spoke at length about the stigma linked to children born as a result of rape.²²⁰

Unity State 2018

58. In March 2019, the Commission reported that more than 125 women had allegedly been raped on the Nhialdu road²²¹ – in the Bentiu-Guit-Nhialdu triangle – over a 10-day

²¹⁴ ERN 102680 - 102688; ERN 102632 - 102652; ERN 102653 - 102659

²¹⁵ ERN 103475 - 103480.

²¹⁶ ERN 102587 - 102593.

²¹⁷ ERN 103469 - 103474.

²¹⁸ ERN 103495 - 103498.

²¹⁹ ERN 103499 - 103503.

²²⁰ See, e.g., ERN 103469 - 103474.

²²¹ A/HRC/40/CRP.1, paras. 456, 458.

period beginning in September and peaking in November 2018.²²² The Government of South Sudan disputed the allegations and dismissed with contempt media reports on the matter.²²³ The Government's internal investigation concluded that reported figures of 125 rapes over a 10-day period could not be verified.²²⁴ It did, however, confirm that 16 isolated cases of sexual violence occurred during this period. Local authorities confirmed between four and five cases reported every month of the period.²²⁵ A senior County official confirmed to the Commission that the government's investigation had neither been thorough nor comprehensive.

59. In response to the alarming number of cases of sexual violence in the Bentiu area, the UNMISS Human Rights Division conducted its own investigation in northern Unity, for the period September to December 2018, and documented 55 incidents affecting 175 victims of violence, including 134 cases of rape or gang rape and 41 other forms of gendered violations.²²⁶ The UNMISS report confirmed on-going patterns of sexual and gender-based violence in the region since the outbreak of the conflict in 2013-14,²²⁷ a trend that continued to date.

60. The Commission welcomes the Government's deployment of an investigation committee as a positive step but finds that the government's on-going denial and intimidation of witnesses has created a climate of fear preventing survivors from reporting, effectively hampering prospects for criminal accountability. Army commanders in the Bentiu area have been informed of these violations and are obligated to act to prevent and refer for prosecution where these violations are known.

Yambio (Western Equatoria) 2019

61. The Commission also gathered information on allegations of sexual slavery, forced marriage, forced labour and the rape of women and girls unlawfully detained in an SPLA (IO) military base in Yambio.²²⁸ On 28 July 2019, the SPLM/SPLA (IO) Chairman and Commander in Chief, Dr Riek Machar, issued unequivocal orders to "release without delay" women and girls held on SPLA (IO) bases in Western Equatoria (Sector 6).²²⁹ While the Commission commends the leadership of the SPLA (IO) for its rapid response, it remains gravely concerned that very few women have been released or allowed to leave.²³⁰

62. SPLM/SPLA (IO) leadership have publicly committed to ensure the release of the women as well as to prevent and address sexual violence within their ranks. However, they have also expressed difficulties in doing so given limited access to the women concerned, as well as reluctance by the commanders and other military personnel to allow the women to leave. The Commission continues to monitor this situation and notes efforts by relevant leadership to ensure it is addressed fully and to completion.²³¹

Responses by the State and other authorities

63. The Commission notes that the main obstacles to accountability for sexual and gender-based violence are the deliberate failure and lack of political will by the government

²²² UNMISS & OHCHR *Conflict related sexual violence in Northern Unity, September – December 2018*, 15 February 2019, available at: <https://unmiss.unmissions.org/human-rights-reports>

²²³ No evidence to back claims of Bentiu rapes: investigation team, Radio Tamazuj, 21 December 2018, available at <https://radiotamazuj.org/en/news/article/no-evidence-to-back-claims-of-bentiu-rapes-investigation-team>; see also Republican Order No. 25/2018.

²²⁴ Confidential Report, CHRSS Files.

²²⁵ Confidential Report, CHRSS Files.

²²⁶ *Report of the Commission on Human Rights in South Sudan, 20 February 2019* (A/HRC/40/CRP/1)

²²⁷ See UNMISS & OHCHR *Indiscriminate attacks against civilians in Southern Unity, April – May 2018*

²²⁸ Confidential Meetings, CHRSS Files.

²²⁹ ERN D120827 - D120828.

²³⁰ About 40 to 50 women and girls have been able to leave the army base. However, it has also been reported that several of the women after having been joined to a soldier and now having borne children out of the relationships within the base overtime, face discrimination when they attempt to return to their communities. In these situations, some women have returned to the base where they are able to obtain food and some form of livelihood. Confidential meetings.

²³¹ ERN D120829 - D120829.

of South Sudan to hold senior commanders and the security forces accountable. Even where evidence was available, the Government of South Sudan has repeatedly failed to take steps to decisively deal with these incidents in clear violation of their obligations under international and domestic law.²³² To date, there have been no reported prosecutions of incidents of sexual and gender-based violence, and instead the Government has deliberately sought to silence those who have courageously reported the violations they endured. The Government of South Sudan can no longer rest on its laurels for the successful prosecution of the perpetrators in the Terrain case (A/HRC/40/69, para. 43) and needs to act decisively to address the on-going impunity.

64. The government's only response to such violations has been to announce establishing specialized chambers. Beyond providing a building, these chambers are yet to be operationalized.²³³ The situation is rapidly deteriorating with a backlog of more than 200 cases, increasing daily.²³⁴ Four judges have been appointed to handle the cases, comprising one female and three males.²³⁵

Violations and alleged crimes - findings

65. The Republic of South Sudan has acceded to several international and regional human rights instruments that reaffirm the rights of women and girls to equality and dignity. It has acceded to the United Nations Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women,²³⁶ the United Nations Convention against Torture²³⁷ and the Convention on the Rights of the Child.²³⁸ It is also a party to the African Charter on Human and People's Rights and has signed but not ratified the Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa (Maputo protocol).²³⁹ These instruments guarantee equal rights and dignity for both women and men, equality before the law and prohibit any form of discrimination on the basis of sex or gender.

66. Based on the foregoing, the Commission has reasonable grounds to believe that members of government engaged in acts that violated the right of women and girls to equality before the law and prohibition of any form of discrimination,²⁴⁰ guaranteed by the Convention on Elimination of All Forms of Discrimination against Women. They also violated the right of victims to freedom from torture.²⁴¹ Certain conduct further violated rights against early and forced marriage,²⁴² the right to life,²⁴³ dignity²⁴⁴ and prohibition of all forms against discrimination²⁴⁵ guaranteed by the Maputo Protocol of the African Charter on Human and Peoples Rights on the Rights of Women.

67. These acts were also contrary to the laws of South Sudan, most notably the right to equality before the law guaranteed by the Constitution of South Sudan protection from sexual abuse guaranteed by the Child Act 2008.²⁴⁶ They were further contrary to the Penal Code which prohibits rape and abduction of women for purposes of early marriage, or sexual abuse.²⁴⁷

²³² Legal Action Worldwide (LAW): "First legal case lodged against South Sudanese Government for rape and sexual slavery" before the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), December 2018; ERN D116272.

²³³ Confidential Meeting.

²³⁴ Confidential Meeting.

²³⁵ Confidential Meeting.

²³⁶ Acceded to in 2015.

²³⁷ Ibid.

²³⁸ Ibid.

²³⁹ Signed in 2013.

²⁴⁰ CEDAW, Art. 2.

²⁴¹ UNCAT, Art. 2.

²⁴² Maputo Protocol, Art. 6.

²⁴³ Ibid., at Art. 4.

²⁴⁴ Ibid., at Art. 3.

²⁴⁵ Ibid., at Art. 2.

²⁴⁶ § 26: "Every female child has a right to be protected from sexual abuse and exploitation and gender-based violence, including rape, incest, early and forced marriage, female circumcision and female genital mutilation".

²⁴⁷ §§ 247 and 273.

68. The Commission finds that many Commanders have been responsible for deliberately inciting sexual and gender-based violations, by giving carte blanche to young recruits to abduct women and hold them as sexual slaves, by setting an example by their own conduct or by condoning such crimes and failing to take action to hold those responsible for such crimes accountable.

69. The Commission also finds that non-state actors including opposition forces are not exempt from responsibility for sexual and gender-based violence. Despite efforts to implement an action plan on preventing and addressing sexual violence in conflict, the Commission urges the military and civilian leadership of the opposition to robustly address sexual and gender-based violations perpetrated by those in their ranks.

70. Beyond prevailing impunity, so long as denial and stigma prevail the accountability for sexual and gender-based violations further remains a grave challenge. In its report of March 2019, the Commission found a direct nexus between the lack of gender equality in the country and the prevalence of sexual and gender-based violence (A/HRC/40/69, para. 42). Impunity for sexual and gender-based violence in South Sudan is therefore exacerbated by underlying gender inequality and the ethnic dimensions of the conflict at both the national and local levels.

V. Continued denial of fundamental freedoms

A. Freedom of expression, opinion and assembly, arbitrary arrest and detention

71. A hallmark of the conflict since 2016 has been increasing securitization and ethnicization of the State security apparatus. These institutions have continued to engender a heightened climate of fear among communities and civil society (A/HRC/40/CRP.1, para. 237). During the period under review, individuals continued to describe being deprived of their fundamental freedoms including freedom of opinion, expression and assembly which impacted on human rights defenders, the publication of newspapers, the work of journalists and freedom of the press more generally. Civilians increasingly raised concerns regarding witness protection as a prerequisite to interacting with the Commission. As one South Sudanese woman expressed, “Citizens are so afraid [of being watched] that they do not even buy newspapers”.²⁴⁸ For 2019, the World Press Freedom Index compiled by Reporters Without Borders ranked South Sudan 139 out of 180 countries.²⁴⁹

72. The Commission spoke to numerous individuals including civil society organizations who had experienced how civic space for freedom of expression and speech had been severely curtailed by the security apparatus, particularly the NSS, who continued to clamp down on the media, shut down radio stations and newspapers, and arrested, harassed and intimidated journalists and human rights defenders. Humanitarian organizations also expressed reservations about heightened surveillance. Members of civil society organizations in Juba, for example, expressed concerns over State monitoring of their private social media and digital communication accounts.²⁵⁰ Others, including in Juba and Wau, were unable to conduct workshops without the express consent of NSS, who interlocutors believed were infiltrating and attending their workshops.²⁵¹ One interlocutor explained how State Security may determine the size of a workshop and the subject of discussion.²⁵² The Commission also continued to document cases where NSS did not

²⁴⁸ Ibid.

²⁴⁹ Reporters Without Borders, <https://rsf.org/en/south-sudan>. This ranking is based on several criteria including pluralism, media independence, media environment and self-censorship, legislative framework, transparency and the quality of infrastructure supporting the production of news and information.

²⁵⁰ Confidential meeting, 21 August 2019; ERN 102903 - 102908, para. 14.

²⁵¹ ERN 102996 - 103002, para. 5; ERN 102903 - 102908, para. 16.

²⁵² ERN 102903 - 102908, para. 16.

authorize workshops and meetings of civil society groups to be held, despite the civic nature of their purpose.²⁵³

73. The media has repeatedly faced intimidation, harassment, threats and censorship, primarily from the security forces. This climate of repression has been marked by the closure of radio stations and the suppression of publications that convey information deemed to be critical or unfavourable to Government.²⁵⁴ Coverage of certain topics considered by officials to be too sensitive for public consumption included security and military matters, federalism, corruption, the opposition and even the peace process. This pervasive trend of censorship and manipulation of information comes at a moment when it is crucial for the people of South Sudan to engage in free and open debate about their future.

74. Though the South Sudan Media Authority was established in 2014 as a government agency to protect journalists, including those working to expose violations of human rights, it has instead become a tool for oppression and has been instrumental in revoking accreditations and work permits of such individuals. The Commission notes with concern the silencing of foreign journalists by the State apparatus, including the Media Authority, during the reporting period. These actions appeared to be calculated to prevent media scrutiny as the then deadline for the establishment of R-TGoNU on 12 November 2019 approached.

75. In the weeks leading up to the deadline, at least two foreign journalists were declared *persona non grata* by the State. One Associated Press journalist had her press credentials revoked on 31 October 2019 and was expelled for six months with the State finding that she had “concocted misinformation intended to create panic and fear of the unknown.”²⁵⁵ Less than one week later, on 4 November, a French journalist on assignment with France24 was reportedly similarly deported.²⁵⁶

76. Members of civil society based in Juba further recalled how NSS agents had been arbitrarily arresting and detaining their staff, forcing on numerous instances individuals to exile themselves abroad.²⁵⁷ One civil society representative recalled how “staff are picked up and taken for questioning and ultimately detained at the Blue House.”²⁵⁸ Those who had returned to South Sudan were too afraid to continue to work publicly.²⁵⁹

77. On 26 March, the Media Authority suspended Al-Watan newspaper for alleged non-compliance with licensing requirements. On 17 July, its editor-in-chief was arrested at Juba airport by NSS agents who forced him off a flight and confiscated his passport.²⁶⁰ Another civilian was tortured by NSS Officers and repeatedly detained unlawfully in solitary confinement at the Blue House for several months in total.²⁶¹ On 4 August 2019, the former manager of Yirol Community Radio was reportedly released following nearly three weeks in prison. He had been arrested at the airport on 10 July for allegedly making defamatory remarks against the governor of Eastern Lakes State on social media.²⁶²

78. On 2 January 2020, President Kiir pardoned via presidential decree dozens of prisoners, including high profile political detainees. Peter Biar Ajak, a political activist who

²⁵³ ERN 102996 - 103002, para. 5; Confidential meeting.

²⁵⁴ ERN 103529 - 103537; ERN 102903 - 102908; ERN D120812 - D120812; ERN D120785 - D120790.

²⁵⁵ Twitter, 31 October 2019, available at <https://bit.ly/30mSuUE>; ERN 102903 - 102908, para. 10; and ERN D120813 - D120813.

²⁵⁶ South Sudan expels another journalist, second in two weeks, Reporters Without Borders, 7 November 2019, available at <https://rsf.org/en/news/south-sudan-expels-another-journalist-second-two-weeks>.

²⁵⁷ Confidential meeting, 7 November 2019; Confidential meeting, 14 November 2019; Confidential meeting, 15 November 2019; and Confidential meeting, 16 November 2019.

²⁵⁸ Confidential meeting, 7 November 2019. The NSS headquarters in Juba is commonly known as the “Blue House.”

²⁵⁹ Confidential meeting.

²⁶⁰ ERN 102903 - 102908, para. 10.

²⁶¹ ERN 103538 - 103547, paras. 31 -33.

²⁶² Eastern Lakes authorities release detained journalist, Radio Tamazuj, 4 August 2019, available at <https://radiotamazuj.org/en/news/article/eastern-lakes-authorities-release-detained-journalist>.

was detained by the NSS at Juba International Airport on 28 July 2018, and prominent businessman Kerbino Wol Agok were among the group released.²⁶³

Violations and alleged crimes - findings

79. The responsibility of the Government to promote and protect democratic space and foster an inclusive political environment, including through freedom of expression, peaceful assembly and association is a hallmark of the State's duty to uphold justice and rule of law. These violations do not occur because South Sudan lacks a sound legal system or the absence of national and international legal frameworks to prevent and punish them, but rather should be attributed to the on-going and entrenched impunity across state institutions and leadership, which allow those in positions of authority to act in flagrant disregard for the law in the belief that they will not be held accountable for their acts.

80. The Commission has collected evidence which indicates that members of the State Security forces were involved in the unlawful journalists and editors,²⁶⁴ harassed and detained members of civil society considered critical of the government, infiltrated civic organizations,²⁶⁵ suspended newspapers deemed critical of the state and revoked journalists' accreditations whom they accused of breaching national security. Collectively, these acts were contrary to national and international human rights obligations to protect the fundamental rights and freedoms of those within its jurisdiction. The Commission has documented that these actions of the government through its security organs and Media Authority were unlawful. Any derogation, suspension or suppression of freedom of expression must be proportionate, non-discriminatory and limited to address the emergency or situation. Restrictions and suppression during the period under review were not warranted as there was no such emergency nor situation warranting the same.

81. The acts pursued violated the right to information and expression,²⁶⁶ freedom of association²⁶⁷ and freedom of assembly²⁶⁸ under the African Charter on Human and Peoples' Rights. The acts were also contrary to Article 24 of the Transitional Constitution of South Sudan (2011) which guarantees the right to freedom of expression, reception and dissemination of information and the Media Authority Act (2013) which enshrines principles of freedom of the press including reiterating the fundamental nature of Article 24 of the Transitional Constitution. Based on the Commission's findings, there is sufficient evidence to hold to account both individuals and entities involved for the violations of above-mentioned fundamental rights and freedoms.

B. Enforced disappearance, abduction and torture

82. Civilians in Western Bahr el Ghazal, Unity and Central Equatoria observed persistent fighting, with upsurges in April, June and August 2019 marked by an increase in scale and severity of violations, in particular abduction and enforced disappearances. Witnesses indicated that disappearances were characterized by prior inter-ethnic conflict and the presence of armed groups in these regions.

83. The Commission continued to gather evidence in the case of human rights lawyer Dong Samuel Luak and opposition politician Aggrey Idri who disappeared from the streets of Nairobi, Kenya in January 2017. By multiple accounts, the two men were reportedly transferred unlawfully to South Sudan with the involvement of the South Sudanese security services. On 9 April 2019, the United Nations Panel of Experts reported the men were killed in the NSS detention and training facility in Luri, part of a presidential and security service complex approximately 20 kilometres west of Juba.

Violations and alleged crimes - findings

²⁶³ ERN D120816 - D120819. In October 2018, the Pan African Lawyers Union (PALU) had instituted a case against the government of South Sudan at the East African Court of Justice challenging the arbitrary arrest, unlawful detention and torture of Kerbino Wol. The case is still on-going. See EACJ, case no. 18/2018.

²⁶⁴ ERN 102903 - 102908, para. 10

²⁶⁵ Ibid.

²⁶⁶ Art. 9.

²⁶⁷ Art. 10

²⁶⁸ Art. 11

84. The Commission has encountered families of victims who have disappeared while in the custody of the government or after having been abducted by armed opposition.²⁶⁹ Unfortunately, in all cases identified, and despite the repeated inquiries by family members and relatives, neither the fate nor whereabouts of these individuals has been determined, as the government as well as opposition groups have refused to acknowledge the arrest and detention of such individuals.

85. South Sudanese authorities have repeatedly denied disappeared persons the right to recognition as a person before the law, depriving them and their families of the capacity to exercise rights and to access remedies for rights violations.

86. Through acts of enforced disappearance, South Sudanese authorities further violated other fundamental rights the rights to a fair trial and judicial guarantees. South Sudan has failed in its duty to investigate in good faith all allegations of human rights violations, in particular where the authorities alone had the relevant information, as is often the case if persons subjected to enforced disappearance.

VI. Accountability and transitional justice

A. Accountability

87. Entrenched impunity and a lack of accountability for gross human rights violations and abuses, serious violations of international humanitarian law and international crimes continues to characterize the human rights situation in South Sudan. The persistent failure to address violations and abuses of the past, on-going denial and a profound lack of political will to hold individuals and groups accountable, has been the key driver of violence. The Commission's findings confirm that impunity remains deeply entrenched and that victims continued to be denied their right to an effective remedy and reparations.

88. The Commission finds that there have been no effective criminal investigations into the numerous violations documented in its previous reports and by other organizations. Undoubtedly, the lack of political will at the highest level of government to hold perpetrators accountable, and persistent interference by the government in judicial matters are the chief obstacles to accountability. Moreover, existing investigative bodies often lack independence and transparency. Flawed procedures mean that prosecutors often decline to initiate investigations and prosecutions in the absence of formal complaints by victims, who fear stigma, reprisals and victimization. Known individuals, having committed grave violations, have instead been reappointed to higher political office without any form of accountability; one such individual had been identified in a UN report as bearing the greatest responsibility for grave violations, possibly amounting to war crimes, in southern Unity between April and May 2018.

B. Transitional justice

89. Transitional justice in the context of South Sudan is critical and indispensable to achieving sustainable peace, national reconciliation and healing, and rebuilding the rule of law. Decades of violent conflict characterised by unspeakable violations combined with weak rule of law institutions have resulted in diminished security, lawlessness and a population sharply divided along ethnic lines. Immense political and social investment is therefore required to rebuild such a society and to achieve a durable peace where the rule of law is re-established, gross human rights violations and abuses are addressed and measures of reconciliation and healing are prioritised.

90. Chapter V of the ARCSS, as reconfirmed by the R-ARCSS, lays down a holistic programme for achieving these goals. Their implementation will assist South Sudan to come to terms with the legacy of its past. However, the establishment of the three Chapter

²⁶⁹ Since only States can become party to the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, the Commission uses the term "abduction" to denote similar acts carried out by members of armed groups.

V transitional justice mechanisms has stalled in the face of a lack of political will on the part of the government, and the absence of decisive action by the African Union and regional actors. Delays in the formation of the R-TGoNU have been used as justification for holding up the establishment of the Hybrid Court, denying justice to South Sudanese victims.

C. The Hybrid Court for South Sudan

91. The establishment of the Hybrid Court has been marked by delay and obstruction by the Government. The AU's 2017 negotiations with the Government to establish the court ended in a stalemate, leaving the memorandum of understanding between the AU and the Government unsigned. Domestic legislation to operationalize the court was never adopted. Since the signing of the R-ARCSS, the government has contended that the Court must be formed by the R-TGoNU; but if the R-TGoNU continues to be delayed, the Commission takes the view that the AU Commission (AUC) and the incumbent TGoNU must establish the Court. Since both the ARCSS and R-ARCSS were designed to deliver transitional justice, the provisions on power-sharing should not be used to delay the activation of the justice or reconciliation mechanisms. If the incumbent TGoNU fails to cooperate, the AUC should consider establishing the Court as the Commission takes the view it has the legal authority to do so. The AUC could begin preparations, including by establishing an investigative mechanism to complement the collection and preservation of evidence, pending the full operationalization of the court.

D. Commission for Truth, Reconciliation and Healing (CTRH)

92. While the government has pledged publicly to support the establishment of the CTRH, it has not committed the required resources. A technical committee created in 2017 to support sensitization activities and raise awareness about the CTRH conducted limited consultations across the country with minimal impact, leaving questions about the timing, relevance and credibility of the process. In order to achieve the goals of the process, all South Sudanese should be able to participate freely in the agreed processes for establishing the truth, understanding the causes of conflict and promoting reconciliation and healing. This requires a climate of freedom rather than the current environment of suppression of dissent and freedom of expression and assembly. While the country is still at war, and significant numbers of citizens remain displaced and exiled, an open and genuine reconciliation, healing and reconciliation processes would be difficult to achieve. It is imperative that the parties resolve outstanding differences preventing the total end of the conflict and the formation of the R-TGoNU.

E. Compensation and Reparation Authority (CRA)

93. As with the other two Chapter V mechanisms, the Government has failed to establish the CRA and a Reparation Fund even though the ARCSS stipulated six months for the enactment of the necessary legislation. These are central pillars of transitional justice, but no effort has been made to conduct any consultations whatsoever on the CRA. While the Commission is aware that the Government has had concerns about the monetary cost of reparations it calls upon the Government to set aside at least 1 per cent of oil revenues for reparations, and in addition, can also invest in other non-monetary reparations.

F. National Dialogue

94. While the National Dialogue process continues to gather and analyse information from within and outside the country in preparation for a national conference scheduled for March 2020, concerns about its lack of inclusivity and whether it is a vehicle to replace the Hybrid Court have remained. The Commission continues to hold the view that while the findings of the National Dialogue should be preserved and acted upon, care should be taken to that it does not duplicate, or contradict, the work of the Chapter V mechanisms.

Annex III

Applicable law

1. The Commission conducted its work within the frameworks of international human rights law, international humanitarian law, international criminal law and the domestic law of South Sudan. The Commission's Report of 2018 set out in detail the law applicable to South Sudan (A/HRC/37/CRP.2, paras. 98-163).
2. South Sudan is party to range of international and regional human rights instruments which reaffirm its obligations to protect fundamental rights and freedoms. It has ratified the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment and its Optional Protocol; the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol; and the Convention on the Rights of the Child and two of the Optional Protocols – on the involvement of children in armed conflict and on the sale of children, child prostitution and child pornography. South Sudan has also acceded to the United Nations Convention against Corruption and is party to the 1951 Refugee Convention and its 1967 Protocol. While the South Sudan Transitional National Legislative Assembly ratified in July 2019 the International Covenant on Civil and Political Rights, International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and their First Optional Protocols respectively, the Government has not yet transmitted the instruments of accession to the United Nations, and, therefore, South Sudan is not yet a party to these four treaties. The Commission encourages the Government of South Sudan to send the necessary instruments of accession without delay.
3. South Sudan is also a party to the African Charter on Human and Peoples' Rights and its Protocol on the Rights of Women in Africa, the Organization of African Unity Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa, as well as to the African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (Kampala Convention). The Government of South Sudan has signed but not ratified the African Charter on the Rights and Welfare of the Child and the African Union Convention on Preventing and Combating Corruption.
4. A non-international armed conflict began in South Sudan on 15 December 2013. Consequently, parties to the conflict, and new conflicts that have arisen since then, are bound by Article 3 common to the four Geneva Conventions of 12 August 1949 and their Additional Protocols II and III (South Sudan is a party to all four Geneva Conventions and all three Additional Protocols) and by relevant customary international humanitarian law. Despite the signing of a permanent ceasefire (2017) and subsequent peace agreement (2018), the Commission assesses that hostilities have persisted to the extent that both international humanitarian law and international human rights law continued to apply throughout the reporting period.

A. Recruitment and the use of children in armed conflict

5. The Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict sets 18 years as the minimum age for direct participation in hostilities, and for recruitment into armed groups. The recruitment and use of children in conflict is also contrary to section 22(2) of the SPLA Act (2009) and Article 31 of the Child Act (2008).²⁷⁰
6. The present report applies the definition of "children" in accordance with the Convention on the Rights of the Child (hereafter, "the CRC") to which the Republic of

²⁷⁰ During her visit to Addis Ababa on 10 May 2014, the Special Representative for Children and Armed Conflict had signed a commitment agreement with Riek Machar to end grave violations against and provide assistance to children, and to appoint a high-level focal point, Report of the Secretary-General on children and armed conflict in South Sudan, S/2014/884, 11 December 2014, at p. 15.

South Sudan is a party. Pursuant to Article 1 of the CRC, a “child” is defined as every person younger than 18 years, unless, according to the law applicable to the child, a child becomes an adult earlier. In accordance with international standards, the 2008 Child Act of South Sudan also defines children as individuals under the age of 18. The Act further upholds the rights of children to non-discrimination, to life, survival and development, to education, well-being and health and to liberty and security of person. It sets the minimum age for conscription or voluntary recruitment into armed forces or groups at 18 years and prohibits the use of children in military or paramilitary activities.²⁷¹

7. South Sudan made two declarations to the Optional Protocol. On Article 3, it stated that “the minimum age at which it permits recruitment of volunteers in Armed Forces is eighteen years and in accordance with section 22 of the Sudan Peoples’ Liberation Army Act, 2009”. It further stated “that the safeguards provided in Article 3(2) of the Optional Protocol on Involvement of Children in the Armed Conflicts and in the Sudan Peoples’ Liberation Army Act, 2009 shall be observed and bound by to ensure that all recruitment is made in public places and not done under force or duress, advertised in the press and national media for young people, the recruits undergo medical examination and the record consist of recruitment as appropriate, among others, a birth certificate, certificate of education or apprenticeship”.

B. Localized conflict(s)

8. As part of their obligation to protect human rights, States must prevent, investigate, punish and ensure redress for human rights violations committed by both those within their ranks and non-state actors. South Sudan is a party to the Geneva Conventions of 1949 and their Additional Protocols, which demand that parties to a conflict respect the rules on the conduct of hostilities (especially the rules on precaution, distinction and proportionality) as well as rules for the protection of the victims of armed conflict. The treaties have been incorporated in the law of South Sudan.²⁷²

9. South Sudan is also party to international human rights instruments such as the African Charter on Human and Peoples’ Rights, the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, and, again, the Convention on the Rights of the Child and its Optional Protocol on the Involvement of Children in Armed Conflict. These treaties require respect for human rights including right to life, freedom from torture, freedom from inhuman and degrading treatment, right to fair trial and presumption of innocence and non-recruitment of children.

10. Under international law, including human rights law, the State may be held generally responsible for the wrongful conduct of non-State individuals or groups when the latter are acting in “complete dependence” on the State.²⁷³ A State might also be held responsible in cases in which non-State individuals or groups act on its instructions or under its direction or its “effective control”²⁷⁴ and also when its own agents acknowledge and adopt the conduct of non-State groups.²⁷⁵ States must investigate the use of lethal force

²⁷¹ Child Act (2008), §§ 9, 12, 14, 15, 19, 31 and 36. See also SPLA Act (2009), § 22(2).

²⁷² Geneva Convention Act, 2012.

²⁷³ International Court of Justice (ICJ), *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro)*, Judgment, 2007 paragraphs 392, 399.

²⁷⁴ International Law Commission, *Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts*, Article 8, See also ICJ, *Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America)*, Merits, Judgment, 1986 paragraphs 109-110; and *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro)*, Judgment, 2007 paragraphs 400, 401.

²⁷⁵ International Law Commission, *Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts*, Article 11. In its General Comment No. 3 on the African Charter on Human and Peoples’ Rights: The Right to Life (Article 4), the African Commission on Human and Peoples’ Rights expressed the view that a State could be held responsible for killings by non-State actors if it approved, supported or acquiesced in those acts. See also the Report on the Commission of Inquiry on Burundi, September 2017 (A/HRC/36/54), paragraphs 23-27.

by their agents, particularly those involved in law enforcement.²⁷⁶ For State investigations to be effective, they must be as prompt as possible, exhaustive, impartial, independent and open to public scrutiny.²⁷⁷ The African Commission on Human and Peoples' Rights has explained that a "state can be held responsible for killings by non-state actors if it approves, supports or acquiesces in those acts or if it fails to exercise due diligence to prevent such killings or to ensure proper investigation and accountability".²⁷⁸

11. The government of South Sudan bears the primary duty to protect and safeguard the well-being of its citizens through obligations it has voluntarily assumed under both domestic and international law. Non-state actors ("armed groups") may not be parties to such international human rights treaties, though are nevertheless obligated to respect the fundamental human rights of persons when such actors exercise de facto control over territory or persons, and such groups have additional obligations under international humanitarian law in times of armed conflict.²⁷⁹

C. Starvation

12. Protection of the population from starvation is a well-established norm under both treaty and customary international law binding on all belligerents, including non-state actors. Customary and treaty law prohibit impeding or the diversion of humanitarian assistance. South Sudan is a state party to the four Geneva Conventions of 1949 and the three Additional Protocols of 1977 and 2005.²⁸⁰ Of particular relevance to the non-international armed conflict in South Sudan are Common Article 3 to the Geneva Conventions and Articles 14 and 18 of Additional Protocol II to the Geneva Conventions, which prohibit the starvation of civilians or rendering useless objects indispensable for their survival and diversion of humanitarian assistance. Once the threshold for the application of Common Article 3 to the 1949 Geneva Conventions has been reached, the provisions which operate to protect the victims of war continue to apply even when there may appear to be periods of calm.²⁸¹

13. All parties to the conflict in South Sudan are bound by the relevant rules of customary international law applicable in non-international armed conflict.²⁸² These include requirements that parties to such conflicts must at all times abide by the principles of distinction, proportionality and precaution in attack.²⁸³ Belligerents have an obligation to ensure that civilians are humanely treated and to hold criminally accountable those individuals and entities who may be responsible for violations of this obligation.

14. The Republic of South Sudan is bound by Article 25 of the Universal Declaration of Human Rights which guarantees the right to food as part of an adequate standard of living. As a state party is also bound by the provisions of the African Charter on Human and Peoples' Rights. While there is no express provision in the African Charter on Human and Peoples' Rights which guarantees the right to food, the African Commission on Human and

²⁷⁶ See the United Nations Principles on the Effective Prevention and Investigation of Extra-Legal, Arbitrary and Summary Executions, adopted on 24 May 1989 by the Economic and Social Council Resolution 1989/65, paragraphs 9, 10, 17.

²⁷⁷ See, for example, Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, 2005.

²⁷⁸ Paragraph 9 of General Comment No. 3 on the African Charter on Human and Peoples' Rights: The Right to Life (Article 4), adopted during the 57th Ordinary Session of the African Commission on Human and Peoples' Rights held from 4 to 18 November 2015 in Banjul, The Gambia.

²⁷⁹ See for a full discussion the Commission's 2018 Report A/HRC/37/CRP.2, paras. 99-137.

²⁸⁰ South Sudan ratified the Four Geneva Conventions and their Additional Protocols on 25 January 2013; they entered into force for South Sudan on 25 July 2013.

²⁸¹ The ICRC 2016 *Commentary on the First Geneva Convention* (Cambridge, Cambridge University Press, 2016) on the criteria of intensity and organization required for Article 3 to be applicable, see p. 141, para. 387; pp. 174-175, paras. 414-444, 484. See also Gabriella Venturini, "The Temporal Scope of the Conventions", in A. Clapham, P. Gaeta, and M. Sassöli, (eds), *The 1949 Geneva Conventions: A Commentary*, (Oxford, Oxford University Press, 2015) 51-66, at 61.

²⁸² ICRC, *Study on Customary International Humanitarian Law*, Rules 1-24.

²⁸³ Ibid.

Peoples' Rights has stated that the "Right to food is implicitly protected under the African Charter on Human and Peoples' Rights through the right to life, the right to health, and the right to economic, social and cultural development". In one of its decisions on Sudan, the Commission concluded that: "even if Sudan is going through a civil war, civilians in areas of strife are especially vulnerable and the state must take all possible measures to ensure that they are treated in accordance with international humanitarian law".²⁸⁴ Further, in its earlier decision on Chad, the Commission had also noted that "the African Charter, unlike other human rights instruments, does not allow for state parties to derogate from their treaty obligations during emergency situations. Thus, even a civil war in Chad cannot be used as an excuse by the state violating or permitting violations of rights in the African Charter".²⁸⁵

15. At the national level, the right to food may be construed by Articles 9(3) and 11 of the Constitution which guarantee both the domestic application of international human rights instruments to which South Sudan is a state party and the right to life and human dignity, respectively. The interdependence, indivisibility and interrelated nature of all human rights form another basis of the recognition of the right to food. It can therefore be inferred that both the state of South Sudan and armed opposition groups are bound to respect and fulfil their human rights and humanitarian law obligations under national, regional and international instruments and especially those that guarantee access to food, prohibit starvation of civilians and denial of access to humanitarian assistance in armed conflict.

D. Sexual and gender-based violence

16. Incidents of sexual and gender-based violence and conflict-related sexual violence with respect to South Sudanese women and girls have rarely been investigated and prosecuted with women and girls being left without extremely limited redress, not being able to bring perpetrators to justice and unable to obtain reparation for harm suffered. Access to justice for victims of rape and other forms of sexual violence remains a challenge as rape cases rarely find their way before the statutory courts and are usually brought before customary courts which have an inherent gender bias and seldom hold male perpetrators sufficiently accountable for crimes committed.²⁸⁶ In general, there is a trust deficit among women towards government institutions including the police, the statutory and the customary law courts, which are considered prejudiced against females.²⁸⁷ Sentences meted out in these institutions including but not limited to compensation in the currency of cattle or monetary compensation are in most cases unsatisfactory and disproportionate to the crimes committed. While perpetrators may be fined for these serious crimes, in some instances victims are compelled by both families to marry the perpetrator, increasing trauma and suffering of the victims.²⁸⁸

17. Despite this lack of serious commitment by the government of South Sudan and armed opposition groups to prevent, investigate and punish sexual and gender-based crimes, the Republic of South Sudan and armed opposition groups are both under national and international obligations to prevent and punish such crimes. Article 3 to the Geneva Conventions, while it does not explicitly mention specific forms of sexual violence, prohibits "violence to life and person" including cruel treatment and torture and "outrages upon personal dignity".²⁸⁹

18. South Sudan has also acceded to several international and regional human rights instruments that reaffirm the rights of women and girls to equality and dignity both in times of war and peace. It has acceded to the United Nations Convention on the Elimination of

²⁸⁴ Amnesty International & Others v Sudan (2000) AHRLR 297 (ACHPR 1999). Para 50.

²⁸⁵ Commission Nationale des Droits de l'Homme et des Libertés v Chad (2000) AHRLR 66 (ACHPR 1995) para 21.

²⁸⁶ Justice Africa, "Justice in Practice: South Sudan", Spring 2015.

²⁸⁷ What Works to Prevent Violence against Women and Girls consortium, "No safe Place: A lifetime of violence for conflict-affected women and girls in South Sudan", 2017; Justice Africa, "Justice in Practice: South Sudan", Spring 2015.

²⁸⁸ What Works to Prevent Violence against Women and Girls consortium, "No safe Place: A lifetime of violence for conflict-affected women and girls in South Sudan", 2017.

²⁸⁹ See also Rule 93 of Rape and other forms of sexual violence

All Forms of Discrimination against Women,²⁹⁰ the United Nations Convention against Torture²⁹¹ and the Convention on the Rights of the Child.²⁹² Is also a party to the African Charter on Human and Peoples' Rights and has signed but not ratified the Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa (Maputo protocol).²⁹³ These instruments guarantee equal rights and dignity for both women and men, equality before the law, dignity, prohibition against early and forced marriage and any form of harmful practice and discrimination on the basis of sex or gender. At the domestic level, the laws of South Sudan, including most notably the Transitional Constitution (2011) guarantee the right to equality before the law for all persons. Further, the Child Act (2008) guarantees protection from sexual abuse and exploitation.²⁹⁴ The Penal Code of South Sudan prohibits rape and abduction of women for the purpose of early marriage or sexual abuse, respectively.²⁹⁵

19. In its General Recommendation 35, the CEDAW Committee concluded that “women’s right to a life free from gender-based violence is indivisible from and interdependent on other human rights, including the rights to life, health, liberty and security of the person, equality and equal protection within the family, freedom from torture, cruel, inhumane or degrading treatment, and freedom of expression, movement, participation, assembly and association.”²⁹⁶ The Committee further noted that “States parties are responsible for preventing such acts or omissions by their own organs and agents, including through . . . investigating, prosecuting and applying appropriate legal or disciplinary sanctions, as well as providing reparation, in all cases of gender-based violence against women, including those constituting international crimes, and in cases of failure, negligence or omission on the part of public authorities.”²⁹⁷ Based on the preceding, the government of South Sudan and armed opposition groups both have an inherent obligation to prevent, investigate and punish sexual and gender related crimes that may be committed by individuals and entities affiliated with either party to the conflict.

E. Freedom of expression, opinion and assembly, arbitrary arrest and detention

20. The responsibility of the government to promote and protect democratic space and foster an inclusive political environment, including through freedom of expression, peaceful assembly and association is a hallmark of the State’s duty to uphold justice and the rule of law. These violations do not occur because South Sudan lacks a sound legal system or the absence of national and international legal frameworks to prevent and punish them, but rather should be attributed to the on-going and entrenched impunity across state institutions and leadership, which allow those in positions of authority to act in flagrant disregard for the law in the belief that they will not be held accountable for their acts.

21. South Sudan is a party to wide range of regional and international instruments which reaffirm the right to freedom of expression, opinion and assembly. It is a party to the Convention on Elimination of all Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol which guarantee, among others, the fundamental rights and freedoms for both men and women including freedom of expression, assembly and opinion. While South Sudan has not yet finalized accession to the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), which protects freedom of expression in Article 19, the Convention has been ratified by the TNLA and it is awaiting depositing with the Secretary General. Further,

²⁹⁰ Acceded to in 2015.

²⁹¹ Acceded to in 2015.

²⁹² Acceded to in 2015.

²⁹³ Signed in 2013.

²⁹⁴ Section 26, Child Act 2008: “Every female child has a right to be protected from sexual abuse and exploitation and gender-based violence, including rape, incest, early and forced marriage, female circumcision and female genital mutilation”.

²⁹⁵ Sections 247 and 273, respectively.

²⁹⁶ Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 35 on gender-based violence against women, updating general recommendation No. 19.

²⁹⁷ Ibid, para 23.

South Sudan has ratified the African Charter on Human and Peoples' Rights which recognizes under Article 9 the right to receive information and to express and disseminate opinions within the law. In one of its decisions, the Commission has concluded that "arbitrarily arresting and detaining journalists, seizing magazine publications because they are critical of the government, closing media houses, and establishing prohibitive registration requirements amount to violations under the African Charter."²⁹⁸

22. Within domestic law, the Transitional Constitution (2011) enshrines in Article 24 the right to freedom of expression, reception and dissemination of information, publication, and access to the press without prejudice to public order, safety or morals as prescribed by law. The Media Authority Act (2013) also enshrines principles of freedom of the press including reiterating Article 24 of the Transitional Constitution and stating that the law will promote freedom of expression, a diverse range of media services which serve South Sudan's national languages, ethnic beliefs and cultures of the communities, and enhance the right of the public to know through promoting pluralism and a wide variety of publications and programming. It further provides that free media representing all groups and divisions of society shall be protected as essential to democracy, giving independent scrutiny of Government, and will be protected from censorship and against journalists having to reveal their source.²⁹⁹

23. Based on the above, the government of South Sudan has an inherent obligation to protect and fulfil its obligations enshrined in both national laws and international human rights instruments which guarantee the rights to freedom of expression, opinion and assembly that it has voluntarily assumed. The government has a responsibility to ensure that citizens and journalists can access and disseminate information without fear or intimidation from individuals and state-controlled entities such as the National Security Services or Media Authority. It is incumbent on the government of South Sudan to ensure that individuals and entities that violate these rights and freedoms enshrined in the law are held accountable within the established institutional and legal framework.

F. Enforced disappearance, abduction and torture

24. Enforced disappearance violates one's right to recognition as a person before the law and to liberty and security and freedom from arbitrary detention, including the right to be brought promptly before a judge or other official for review of the lawfulness of detention. Enforced disappearance may also be associated with torture and other forms of cruel, inhuman or degrading treatment and extrajudicial execution, in violation of the right to life, prohibition on torture and other forms of cruel, inhuman or degrading treatment, and may further lead to violations of the right to life.

25. Customary international humanitarian law further prohibits arbitrary deprivation of liberty,³⁰⁰ and requires parties to a conflict to keep a register of those deprived of their liberty,³⁰¹ to respect detainees' family life, to permit detainees to receive visitors, and to allow correspondence between detainees and their families.

26. Parties to a conflict must also take all feasible measures to account for persons reported missing as a result of the conflict and make efforts to provide family members with any information it has on their fate. Fundamental to the finding of a crime of enforced disappearance is a refusal to acknowledge the arrest, detention or abduction, or to give information on the fate or whereabouts of such person or persons.³⁰² The Committee on

²⁹⁸ African Commission on Human and Peoples' Rights, *Media Rights Agenda et al. v. Nigeria*, Communications 105/93-128/94-130/94-152/96, 31 October 1998.

²⁹⁹ See also "Response to NRA complaint against Eye Radio" Letter from the Managing Director of the Media Authority, December 17, 2019. On file with the Commission. The letter reiterates the fact that journalists are not required to disclose the sources of information obtained upon promise of confidentiality.

³⁰⁰ ICRC Rule 99.

³⁰¹ *Ibid.*, at Rule 123.

³⁰² *Elements of Crimes*, International Criminal Court (ICC), 2011, at Article 7(1)(i).

Enforced Disappearance has concluded that enforced disappearance can constitute acts of torture within the meaning of Article 1 of the UN Convention against Torture.³⁰³

27. Article 9(2) of the Convention on Enforced Disappearance provides for command responsibility for those with direct or indirect oversight over their subordinates who fail to prevent and punish the crime of enforced disappearance. Article 6 creates an obligation for states parties to establish competence to exercise jurisdiction over enforced disappearance when an alleged perpetrator is on its territory. Suspected perpetrators of enforced disappearance in South Sudan can face accountability for this crime in states exercising jurisdiction over this crime when committed abroad.

28. With regard to torture, as recently noted by the UK Supreme Court, “A person acting in an official capacity” includes “a person who acts or purports to act, otherwise than in a private and individual capacity, for or on behalf of an organisation or body which exercises, in the territory controlled by that organisation or body and in which the relevant conduct occurs, functions normally exercised by governments over their civilian populations. Furthermore, it covers any such person whether acting in peace time or in a situation of armed conflict.”³⁰⁴ Individuals from multiple armed groups in South Sudan may be considered to have acted or are acting in an ‘official capacity’ and thus their acts are potentially prosecutable as torture in the many jurisdictions around the world that exercise jurisdiction over extraterritorial torture.

³⁰³ See Committee on Enforced Disappearances (CED), Communication No. 456/2011, *Hernández v. Bolivia*, Views adopted on 15 May 2015, para 6.6.

³⁰⁴ *R v TRA (Appellant)* [2019] UKSC 51, at para. 76.

Annex IV

Armed State actors (command structures)

The Armed Forces in South Sudan

The Armed Forces of South Sudan was established pursuant to the SPLA Act of 2009 and organized, equipped and manned through issuance of Presidential Decrees issued by the President of Sudan. On 2 October 2018, President Kiir issued Republican Order No. 18/2018 changing the name of the South Sudan People's Liberation Army (SPLA) to the South Sudan People's Defense Forces (SSPDF).

The Act provided that the SPLA shall be organized with active and reserve forces. The active forces shall consist of the following:

- (a) the ground forces;
- (b) the air force; and
- (c) the riverine forces.

The active force shall be organized into divisions, brigades, battalions, companies, platoons and squads, organized into combat units, combat support and service support units and shall be under the direct command and control of such officers as may be assigned by the appropriate authority.

The command and control of the SPLA begins with the President who is also the Commander-in-Chief and who shall have the powers to commission, promote, retire or dismiss officers of the SPLA. Under the Act, the President has the following powers:

1. determine the political and military objectives of the SPLA;
2. issue political and executive directives to the Minister;
3. Appoint the Chief of General Staff in consultation with the Vice President of the Government of Southern Sudan, on the recommendation of the Minister;
4. issue military orders to the Chief of General Staff;
5. Appoint Deputies to the Chief of General Staff, directors of branches, armed service division commanders in consultation with the Minister and Chief of General Staff;
6. commission officers, and, grant promotion to general officers and delegate the promotion of other officers to the Chief of Staff;
7. convene a General Court Martial when appropriate;
8. commute sentences and pardon officers and other ranks sentenced by courts martial; and
9. declare a general mobilization and take appropriate measures in consultation with the Southern Sudan Legislative Assembly or request the declaration of the state of emergency in the whole or part of Southern Sudan in accordance with the provisions of Article 199 (2) of the ICSS.

The Command Council is a consultative body mandated by law to provide advice to the President. It consists of the Commander-in-Chief, the Minister of SPLA Affairs, the Deputy Commander in Chief, the Chief of General Staff, the Under Secretary of the Ministry of SPLA Affairs, Deputies of the Chief of General Staff, directors of branches, armed services and division commanders. The Council shall have a secretariat located at the SPLA Headquarters. The Command Council shall have a secretariat located in the SPLA.

The Chief of General Staff shall be responsible for the following:

1. the preparation of the SPLA military strategy and programs on the directives of the Command Council to organize and modernize the SPLA to ensure its ability to carry out its mission;

2. the organization of the SPLA forces into combat units, combat support and service support units and staff;
3. the determination of personnel, military equipment and material requirements; in consultation with his or her Staff Command.
4. the recruitment, training and education of military personnel and management of their assignments and careers;
5. the development of operational plans, deployment of forces and command of the SPLA on behalf of the Commander-in-Chief;
6. ensuring the sustenance of operational units through the distribution, management and maintenance of military equipment, hardware, material and facilities;
7. enhancing the morale and welfare of the SPLA personnel;
8. ensuring the combat readiness of the SPLA forces;
9. making recommendation to the Commander-in-Chief, of officers for commissioning and promotion in accordance with established regulations and procedures governing promotion;
10. convening a General Court Martial when appropriate;
11. the development of the necessary military rules, regulations and standing operating procedures for the purpose of effective and efficient management of the forces;
12. the recommendation for appointment of the staff branch Directors to the Commander -in-Chief, in consultation with the Minister;
13. the assignment of senior officers to various SPLA brigades, battalions and specialized units as shall be directed by the Commander-in-Chief;
14. the development and supervision of research and development capabilities;
15. determination of the number and the quality of civilian employees required to serve in the SPLA and submission of the same to the Minister for approval and appointment; and
16. any other function as shall be delegated to him or her by the President and Commander-in-Chief, the Minister, this Act and regulations.

The Deputies of the Chief of General Staff shall:

1. assist the Chief of General Staff in preparing and executing strategic plans, coordinating and supervising the activities in their respective areas of responsibilities; and
2. prepare briefings and submit regular reports on their activities to the Chief of General Staff.

As noted, the SPLA was renamed SSPDF for “South Sudan People’s Defence Forces” on 2 September 2018. The Chief of Staff of the SSPDF is **Lt Gen Gabriel Jok Riak**, who was appointed in May 2018. He directly commands and controls the ground forces through the Commander of the Ground Forces **LT Gen Santino Deng Wol**.

South Sudan is divided between three “Corps-level” commands called “Sectors,” each commanded by a Lieutenant General, answerable to the Commander-in-Chief via the Chief of the General Staff. Each Sector had several subordinate Divisions, Brigades and Battalions.

There are nine divisional light infantry formations of the ground forces deployed nationwide with specific areas of operation and established headquarters, as follows:

- Division 1 in Renk, Upper Nile commanded by Mgen James Wijong
- Division 2 in Owachi, Malakal in Eastern Nile State commanded by MGen Akol Majok
- Division 3 in Wunyik, Northern Barh El Ghazal commanded by MGen Butros Bol Bol (MGen Dau Aturyong, earlier)

- Division 4 in Rubkona, Unity State commanded by MGen Samson Lual
- Division 5 in Wau, in Wau State commanded by MGen Keir Kiir Keir (MGen William Gum later part of 2019)
- Division 6 in Maridi, Western Equatoria commanded by MGen Johnson Juma Okot
- Division 7 in Torit commanded by MGen Victor Odong
- Division 8 in Bor, Jonglei State MG Malual Majok
- Division 10 recently deployed in Panachier, Warrap State, commanded by MGen Garang Mading

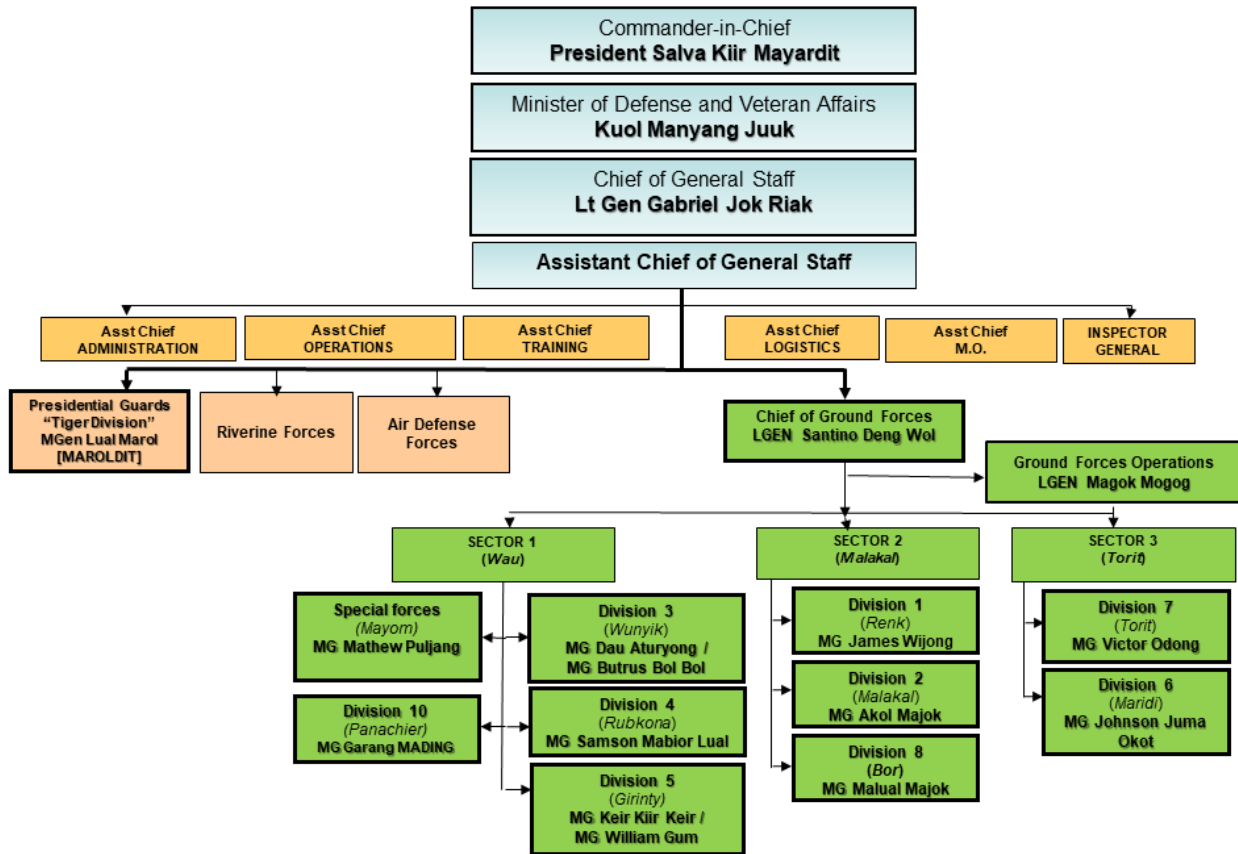
There is further a Special Forces unit with four brigades under MG Mathew Puljang based in Mayom, Unity State. The Presidential Guards, known as the “Tiger” Division and commanded by MGen Lual Marol [MAROLDIT] is headquartered in BILPAM in Juba (also known as the Jamus) with some of its forces believed to be deployed in strategic areas in the country.

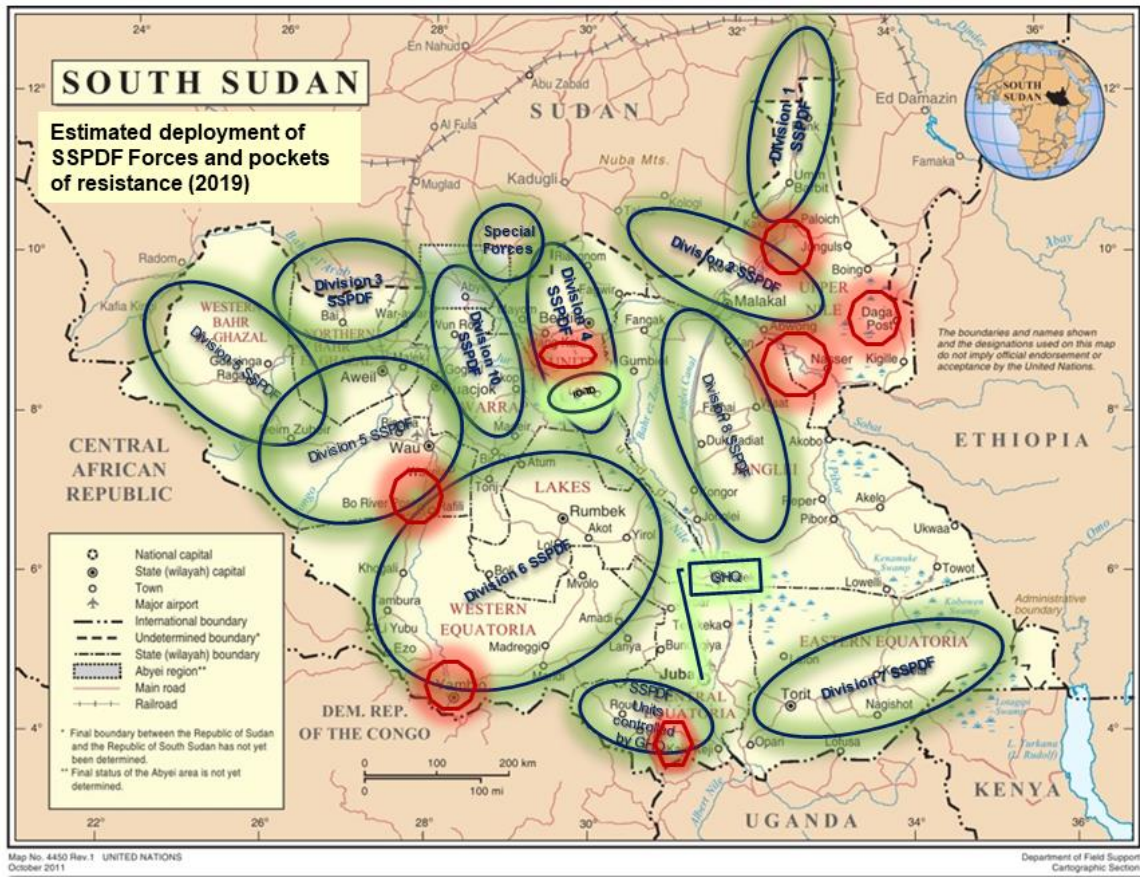
In May 2017, President Kiir issued Presidential Decrees restructuring the SPLA into three branches, namely: the ground force, air force and air defense Forces and Naval Forces. Each of the institutions was to be overseen by a commandenother Presidential Decree calls for the restructuring of the General Staff consisting of the following: The Commander in Chief, the Minister of Defense and Veteran Affairs, the Chief of Defense force, the Deputy Chief of Defense force and Inspector General. The same Decree abolished the previous structure, where deputy chief of general staff is now assistant chief of general staff and renaming the deputies to assistants.

Command and Control of SSPDF and Estimated Deployment in 2019 are as follows:

SSPDF General Staff and Defense Forces

December 2019





Annex V

Armed non-State actors (estimated deployment until 31 December 2019)

